

Distr.: General
30 December 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 23 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخ من الإحاطتين اللتين قدمهما كل من السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، وكذلك نسخاً من البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا (باسم ألمانيا وبلجيكا) وإندونيسيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)" التي عقدت يوم الأربعاء 16 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن







المرفق 1

إحاطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

سأركز اليوم على خمسة مجالات: أولاً، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ ثانياً، الأثر الإنساني للأزمة الاقتصادية؛ ثالثاً، حماية المدنيين؛ رابعاً، وصول المساعدات الإنسانية؛ وأخيراً، تقييمنا للوضع الإنساني مع اقتراب عام 2020 من نهايته.

لا يزال عدد حالات مرض فيروس كورونا المبلغ عنها في سورية في ارتفاع مستمر، على الرغم من أن الاختبارات المحدودة في جميع أنحاء البلد تجعل من المستحيل تقييم مدى تفشي المرض بأية صورة مؤكدة. ويجري الإبلاغ عن معدلات إشغال أسرّة المستشفيات بنسبة 100 في المائة في السويداء وحمص وغيرهما من المحافظات، ولكننا نعلم أيضاً أن العديد من المرضى يترددون في طلب العلاج داخل المستشفيات.

وقد زاد عدد الحالات المبلغ عنها في المدارس، التي غالباً ما تكون مكتظة وتعاني في كثير من الأحيان من ضعف أو تلف في البنية التحتية، أكثر من ثلاثة أضعاف خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتعمل منظمة الصحة العالمية واليونيسف مع مقدمي خدمات التعليم لتعزيز الإجراءات الوقائية ضد مرض كورونا في المدارس.

وإلى جانب الأثر الصحي المباشر، نشعر بقلق بالغ إزاء الآثار الثانوية للجائحة، بما في ذلك على الحصول على التعليم. وقد وجد تحليل حديث أجرته منظمة إنقاذ الطفولة أن ما يقدر بثلثي الأطفال في شمالي سورية غير ملتحقين بالمدارس. وبصرف النظر عن مرض فيروس كورونا، يقول المعلمون إن الأطفال يتسربون من المدارس بسبب زيادة الفقر.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي أثر الأزمة الاقتصادية. ارتفعت أسعار الضروريات المدعومة ارتفاعاً حاداً، كما أحاط نائبي مجلس الأمن علما في الشهر الماضي (انظر S/2020/1147، المرفق 1). وتضاعفت أسعار الخبز المدعوم وزادت أسعار الديزل المدعوم بأكثر من الضعف منذ أيلول/سبتمبر. ولا يزال هنالك نقص في كليهما، ولا تزال التقارير تفيد بوجود طوابير طويلة أمام المخابز ومحطات الوقود.

إن سعر السوق لسلة غذائية مرجعية قياسية بات الآن أعلى من أي وقت مضى منذ أن بدأ برنامج الأغذية العالمي في رصد الأسعار في سورية في عام 2013. وتقول الآن أكثر من 80 في المائة من الأسر النازحة في جميع أنحاء البلد إن دخلها لا يغطي احتياجاتها. والأسر التي تكون المرأة فيها هي المعيل الرئيسي قد باتت أسوأ حالاً. فهي تكسب، في المتوسط، أقل بنسبة 30 في المائة عن الأسر النازحة الأخرى.

والأثر على الفئات الأكثر ضعفاً واضح من البيانات. وفي الشمال الغربي، زاد تقزّم الأطفال بنسبة 5 في المائة هذا العام. ونقدر أن 34 في المائة من الأطفال في شمال غربي سورية - أي أكثر من طفل واحد من كل ثلاثة أطفال دون سن الخامسة - يعانون من التقزم. وفي مناطق النزوح في الشمال الغربي، يعاني ما يصل إلى 37 في المائة من الأمهات أيضاً من سوء التغذية.

ونقطتي التالية هي حماية المدنيين من الأعمال العدائية في الأسابيع الأخيرة، مما يعرض المدنيين للخطر في الشمال الغربي وبشكل متزايد في منطقة مثل عين عيسى. إننا جميعاً نعرف التكلفة البشرية

الفورية والمدمرة للتصعيد العسكري في سورية. وأردد نداءات الأمين العام والمبعوث الخاص من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

ويجب أيضاً حماية البنى التحتية التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين. وقد توقفت محطة مياه علوك مجدداً عن ضخ المياه في 3 كانون الأول/ديسمبر نتيجة انقطاع التيار الكهربائي عن المحطة. وهذا هو التعطيل الخامس عشر هذا العام، وهو يؤثر فيما يقرب من نصف مليون شخص في الحسكة مما يضطرهم إلى اللجوء إلى مصادر بديلة للمياه يحتمل أن تكون غير مأمونة.

وتقوم المنظمات الإنسانية بنقل أكثر من 000 2 متر مكعب من المياه بالشاحنات إلى المنطقة كل يوم وتعمل على رفع هذه الكمية أيضاً، ولكن ذلك ليس كافياً ولا مستداماً. لذلك يجب إيجاد حل لضمان عدم انقطاع إمدادات المياه من علوك. وفي غضون ذلك، يجب أن يستمر الوصول الآمن للأفرقة الفنية إلى منشآت المياه والكهرباء.

وفي الشمال الغربي، لا يزال يُبلَّغ عن حدوث نقص في المياه في مدينة الباب والمناطق المحيطة بها، مما يؤثر على 000 185 شخص. إن الكهرباء التي يزود بها مقدمو الخدمات الأتراك الشهر الماضي قد زادت من ضخ الآبار المحلية، ولكن الإمدادات لا تزال أقل من الاحتياجات. ويمكن لإمدادات المياه من محطة ضخ عين البيضاء إلى مدينة الباب أن تلبي تلك الاحتياجات وينبغي أن تُستأنف على الفور.

نقطتي التالية هي وصول المساعدات الإنسانية. في تشرين الأول/أكتوبر، تلقت منظمة إنسانية توصل المساعدة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي في شمال شرقي سورية تعليمات من الحكومة السورية بوقف توزيع المعونة الغذائية على حوالي 000 220 شخص في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة من محافظة الرقة. وقد أمكن استئناف عمليات التوزيع على جميع المناطق في وقت سابق من هذا الشهر بعد توقف لمدة شهرين.

وعلاوة على ذلك، أوقفت السلطات المحلية في الشمال الشرقي، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، عمليات الهلال الأحمر العربي السوري في مخيمي الهول والروج، اللذين يستوعبان معاً نحو 000 65 شخص، مما عطل عمليات توزيع الأغذية وإدارة النفايات، فضلاً عن بعض خدمات الرعاية الصحية. واستؤنفت أنشطة الهلال الأحمر العربي السوري في 1 كانون الأول/ديسمبر.

تلك الحوادث تعطي أمثلة عن مدى هشاشة العمليات الإنسانية في الشمال الشرقي وسهولة انقطاعها. وعندما تعلّق المعونة، يكون أشد المحتاجين هم الذين يعانون وهذه معاناة لا داعي لها. يقتضي القانون الدولي الإنساني أن تسمح جميع الأطراف للإغاثة الإنسانية بالمرور السريع وبدون عوائق لتصل إلى المدنيين المحتاجين.

وبالإضافة إلى ذلك، لقي ثلاثة أطفال حتفهم في حريق شب في مخيم الهول الأسبوع الماضي، قيل إنه ناجم عن موقد للطهي يعمل بالكيروسين. يبرز هذا الحادث المأساوي مرة أخرى الظروف الصعبة في الهول. إنه ببساطة مكان غير ملائم للأطفال – لعشرات الآلاف من الأطفال – لكي يكبروا فيه. وعادة ما تزداد حرائق الخيام في فصل الشتاء، حيث تحاول العائلات أن تتدفأ بأي وسيلة متاحة لها. وللأسف، يتعين علينا أن نتوقع المزيد من هذه الحوادث في الأشهر المقبلة.

ومع انتهاء عام آخر، لا تزال العائلات في ســـورية تبحث عن الراحة بعد ما يقرب من عقد من النزاع. وقد شُـرد الملايين وأفقروا. لقد عانى الملايين من الصـدمات النفسـية والخسـارة الشـخصـية الشـديدة. وحتى مع انحسار النزاع النشط في بعض المناطق، يجلب التدهور الاقتصادي والأثر المضاعف الذي يحدثه مرض فيروس كورونا الدمار إلى حياة الناس وتجاربهم. ومن المتوقع أن يرتفع انعدام الأمن الغذائي وســـوء التغذية بشـكل كبير، وكذلك العدد الإجمالي للأشـخاص الذين يحتاجون إلى المسـاعدة الإنسـانية. ومن شـأن تصعيد الأعمال العدائية أن يكون أشد تدميراً في ظل هذه الخلفية.

وكما ذكرنا في إحاطاتنا للمجلس على مدى الأشـهر القليلة الماضـية، فإن من الشـواغل المباشـرة الحصـــول على مســـاعدة شـــتوية للأســـر، إذ أن درجات الحرارة آخذة في الانخفاض الآن. وتجري عمليات التوزيع حاليا، مع خطط لتقديم المساعدة إلى أكثر من 3 ملايين شخص تم تحديدهم بوصفهم الأشد احتياجا إليها. غير أن التمويل الحالي ســيمكننا من تقديم المســـاعدة إلى 2,3 مليون فقط من أصـــل الثلاثة ملايين شخص. إنني أشكر المانحين الذين يدعمون هذا الجهد، ولكن هناك حاجة إلى المزيد.

المرفق 2

إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن

أود أن أقدم إحاطة لمجلس الأمن اليوم بشأن اللجنة الدستورية والحالة في الميدان والبحث عن عملية أوسع نطاقا في اتجاه التوصل إلى حل سياسي ينفذ القرار 2254 (2015).

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الدورة الرابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية اجتمعت في جنيف في 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأول/ديسمبر. ونظرا للتحديات الرئيسية المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سويسرا، تطلب الأمر تفاني السلطات السويسرية وموظفي الأمم المتحدة وأعضاء اللجنة أنفسهم لعقد الدورة بأمان، وأنا أشكر الجميع على اضطلاعهم بدورهم.

وخلال الدورة، واصل أعضاء اللجنة حوارهم بشأن جدول الأعمال، الذي كان متمشيا مع الولاية والاختصاصات والنظام الداخلي الأساسي وقد ركز على الأسس والمبادئ الوطنية. وناقشوا مجموعة واسعة من المواضيع، وانعكست مواقف مرشحي الحكومة والمعارضة، قبيل نهاية الأسبوع، في لمحات عامة مكتوبة.

وقدم الوفد الذي عينته الحكومة السورية ثمانية مبادئ تتعلق بمكافحة الإرهاب وإدانة الأيديولوجيات الإرهابية ودعم الإرهابيين؛ وإدانة التدابير القسرية الأحادية الجانب واحتلال الأراضي السورية؛ ورفض النزعة الانفصالية والمشاريع الانفصالية؛ ودعم الجيش العربي السوري؛ وتعزيز الهوية الوطنية؛ وحماية التنوع الثقافي؛ وتشجيع وكفالة عودة اللاجئين؛ ومعالجة المسائل الإنسانية. وقد قُدمت هذه المبادئ باعتبارها أسسا ومبادئ وطنية – وكما أكد الوفد – لم ترتبط صراحة بنص دستوري مقبل.

وقدم الوفد الذي عينته لجنة المفاوضات السورية 23 نقطة حول مجموعة من المبادئ، بما في ذلك سيادة سورية، وسلامتها الإقليمية؛ وعلاقاتها الدولية والتزامها بالقانون الدولي؛ وهويتها الوطنية؛ وتنوعها الثقافي؛ والديمقراطية؛ والتعددية السياسية؛ وسيادة القانون؛ والفصل بين السلطات؛ والفساد؛ والإرهاب؛ والمواطَنة؛ وعودة اللاجئين؛ والحقوق والحريات؛ والمبادئ الاجتماعية والاقتصادية.

وقد صاغ الوفد هذه النقاط الـ 23 على أنها ترتكز إلى المبادئ الـ 12 الأساسية والحية للأطراف السورية، التي تم تأكيدها في سوتشي وفي ولاية اللجنة، وعرضها الوفد على أنها نقاط تُفصَّل لاحقا لتشكل جزءا من المبادئ الأساسية في إطار دستور جديد.

وقدم بعض أعضاء المجتمع المدني في الثلث الأوسط نقاطا بشأن شروط عودة اللاجئين بصورة آمنة وطوعية وكريمة والمسائل ذات الصلة، مثل رد المساكن والأراضي والممتلكات؛ والعدالة التصالحية؛ والآليات الدستورية المستقلة والمحايدة ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، أدلى أعضاء آخرون بمداخلات بشأن طائفة من المواضيع، مثل ضرورة التصدي للإرهاب، والجزاءات والسيادة والسلامة الإقليمية.

وقد أثار أعضاء الوفود الثلاثة في مناسبات عديدة خلال الدورة أثر النزاع على حياة المرأة السورية وأهمية دورها في الحياة السياسية وكفالة المساواة بين الرجل والمرأة.

وكانت ثمة اختلافات صارخة كثيرة بين المواقف والروايات التي قدمت داخل اللجنة، وكانت هناك بضع لحظات ساد فيها التوتر. لم أفاجأ بذلك، ولكن الشيء الإيجابي هو أن بعض المواقف طرحت بشكل ملموس، وقد شجعني إلى حد ما أن الأعضاء استمعوا إلى روايات بعضهم البعض بانتباه، بل واحترام، مع

عدد أقل من لحظات المقاطعة ونقاط النظام مقارنة بما حدث في السابق، كما بذلوا بعض المحاولات الجادة للنظر في مواقف بعضهم بعضا. وقد أصغيت أنا وفريقي بعناية إلى كل ما قيل، ومن الممكن في رأينا التوصل إلى أرضية مشتركة محتملة في المناقشات - وهي إمكانية يمكن استكشافها.

وقد اتفق الرئيسان المشاركان مع أعضاء اللجنة، اتساقا مع مجموعة التدابير المتفق عليها بينهما، على أن تنعقد الدورة الخامسة للهيئة المصغرة في جنيف في الفترة من 25 إلى 29 كانون الثاني/يناير 2021، إذا سمحت بذلك ظروف كوفيد-19. وسيركز جدول الأعمال على المبادئ الدستورية أو المبادئ الأساسية للدستور، من دون أي شروط مسبقة ووفقا لما اتفق عليه، تمشيا مع الولاية والاختصاصات والنظام الداخلي الأساسي.

وسأتعاون مع الرئيسين المشاركين كليهما قبل الدورة المقبلة بشأن كيفية كفالة انتقال اللجنة، كما تنص ولايتها، من "إعداد" إصلاح دستوري إلى "صياغته". وكما أكد الرئيسان المشاركان خلال الدورة، فإن اللجنة مكلفة ومخوّل لها القيام بذلك بموافقة الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية.

بيد أنه لا بد للجنة الدستورية من تحسين أساليب عملها. وأود أن أرى الرئيسين المشاركين يتوصلان إلى توافق في الآراء بشأن أساليب العمل التي يمكن أن تعزز حسن سير عمل اللجنة وتنظم وتهيكل عملها، ما يمكنها من النظر في بنود دستورية ومشاريع أحكام محددة. وأعتقد أننا سنحتاج أيضا، بالإضافة إلى اتباع أسلوب واضح للدورة الخامسة، إلى خطة عمل تتجاوز تلك الطريقة حتى تعمل اللجنة على وجه السرعة وبشكل مستمر على تحقيق نتائج وإحراز تقدم مستمر، من دون تدخل أجنبي أو جداول زمنية مفروضة من الخارج.

وسأواصل إشراك النساء السوريات والتشاور معهن، وقد التقيت إلكترونيا بالمجلس الاستشاري للمرأة مرتين خلال دورة اللجنة الدستورية. وما زلت معجبا بالتزامهن بدعم العملية السياسية والتوصل إلى مقترحات وحلول شاملة لمصلحة جميع السوريين، رجالا ونساء. وقد شجعني تعاملهن مؤخرا مع الجماعات النسائية في مختلف المناطق السورية والإقليم لاختبار بعض أفكارهن بشأن الدستور والاستماع إلى أولويات واهتمامات المرأة السورية.

وقد واصلت في الشهر الماضي كذلك التعاون مع المجتمع المدني من خلال غرفة دعم المجتمع المدني. وبالأمس فقط، استأنفت مشاورات مع مجموعة متنوعة من الأشخاص الخبراء في مجالات تخصصاتهم. وقد فعلت ذلك باستخدام أدوات إلكترونية مخصصة، مما سمح لنا بالتواصل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري من مختلف أنحاء سورية والشتات.

وسمعت شواغلهم العميقة إزاء ما يعتقد الكثيرون أنه افتقار إلى تقدم سياسي ملموس، بما في ذلك في اللجنة الدستورية. وقد وصفوا المعاناة في أجزاء كثيرة من سورية والانهيار الاقتصادي وتأثير العقوبات وتنامي الإجرام. وطالبوا بإحراز التقدم في ملف المحتجزين وضمانات حماية اللاجئين وأراضيهم وممتلكاتهم، وطالبوا بتوفير مساحة مدنية أكبر وحماية للمجتمع المدني. وسنواصل ذلك الحوار. سأجتمع بهم مرة أخرى غدا وسأواصل نقل آراء ورسائل المجتمع المدني إلى الأطراف.

فتلك الرسائل تذكرنا بأن من المهم إجراء عملية دستورية ذات مصداقية. كما إنها تذكرنا بأن هناك مجموعة من المسائل التي تتجاوز نطاق الدستور، والتي تهم السوريين العاديين بشكل عاجل، على النحو المحدد في القرار 2254 (2015)، وتحتاج إلى معالجة.

ولا يزال النزاع العنيف والإرهاب يشكلان واقعا مريرا بالنسبة للسوريين. وبفضل الترتيبات القائمة، بما في ذلك الترتيبات التي تشمل روسيا وتركيا والولايات المتحدة، يستمر الهدوء الهش، وثمة جهود مستمرة للتصدي للجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام. لكن ذلك يظل أقل بكثير من وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني الذي توخاه القرار 2254 (2015). فلا تزال أعمال القصف والغارات الجوية والهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة تقتل المدنيين وتصيبهم بجراح. إن أخطار تجدد النزاع موجودة على الدوام في الشمال الغربي والجنوب الغربي وحتى في الشمال الشرقي، حيث كانت هناك بوادر توتر مقلقة هذا الشهر. ويمكن، بل ينبغي، بذل المزيد من الجهود للتصدي للجماعات الإرهابية بطريقة تتسق مع القانون الدولي الإنساني وتكفل حماية المدنيين.

وبوجود خمسة جيوش دولية في سورية، لا يزال البلد بمثابة برميل بارود لحوادث دولية كبرى، مع ما قد يترتب عن ذلك من آثار في جميع أنحاء المنطقة. ويمكن عمل الكثير من أجل صون السلم والأمن الدوليين، مع النظر أيضا في السبل العملية والملموسة لصون واستعادة سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية في سياق عملية القرار 2254 (2015). ولتحقيق ذلك، يتعين على الأطراف الفاعلة الرئيسية أن تكون مستعدة للمشاركة في المفاوضات.

ولا تزال الحالة الإنسانية لملايين السوريين متردية بل كارثية بالنسبة للبعض. وكما سمعنا للتو من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك، وكما قال للمجلس، يجب القيام بالكثير من العمل لضمان وصول المساعدات إليهم وتوفير الموارد الضرورية لتلبية احتياجاتهم، في ظل الشعور بالقلق البالغ بشأن انعدام الأمن الغذائي.

وفي الواقع، لا يزال المدنيون السوريون يعانون من ضائقة اقتصادية عميقة، لا سيما بسبب انخفاض قيمة العملة مجددا ونقص الخبز والوقود والأدوية في خضم فصل الشتاء القاسي، مع استمرار انتشار وباء كوفيد-19. وما زلت أعتقد أنه يمكن بل ينبغي بذل المزيد من الجهود لمعالجة تلك الظروف، بما في ذلك ضمان أن تتجنب أي جزاءات تفاقم محنة المدنيين السوريين.

ولم يتخذ حتى الآن أي إجراء هادف بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين، ولا سيما في الآونة الأخيرة. وبصراحة، أشعر بخيبة أمل إزاء التأخير في معالجة هذا الملف. إنه في حالة جمود. ولكن عندما ننظر إلى أمثلة أخرى في المنطقة - اليمن على سبيل المثال - فإن تنشيطه يجب أن يكون ممكنا. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء هادف على نطاق واسع، بما في ذلك كفالة الوصول إلى السجون ومرافق الاحتجاز؛ وإطلاق سراح النساء والأطفال والمرضى والمسنين؛ وإتاحة المعلومات عن المفقودين. وهذه ضرورة إنسانية، ولا بد من القيام بذلك أيضا لبناء الثقة وإذكاء الأمل الذي تمس الحاجة إليه في العملية السياسية برمتها.

فملايين السوريين اللاجئين أو النازحين داخلياً فير قادرين على العودة إلى ديارهم على نطاق واسع. وأعتقد أنه يمكن عمل الكثير لمعالجة مجموعة من الظروف التي ينبغي أن تتوفر للاجئين والمشردين داخليا للعودة بطريقة آمنة وطوعية وكريمة.

وفي نهاية المطاف، وبعد اعتماد دستور جديد وتهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة، يدعو القرار 2254 (2015) إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تجري تحت إشراف الأمم المتحدة، وفقا لأعلى معايير الشفافية والمساءلة وبمشاركة جميع السوريين المؤهلين، بما في ذلك الشتات.

فلنكن صادقين: بعد ما يقرب من عقد من النزاع، لم تُحقق العملية السياسية أي شيء لأبناء الشعب السوري الذين لا يزالون يعانون معاناة شديدة، داخل سورية وخارجها على حد سواء. وما من سبيل عدا الحل السياسي يمكنه أن ينهي هذه المعاناة وحول دون تجدد النزاع وعدم الاستقرار، ويحمي المدنيين في سورية والمنطقة من المزيد من المخاطر الجسيمة.

وبينما نستحضر حصيلة عام 2020، لدينا عنصران يمكن أن نستفيد منهما – الهدوء النسبي بدون تغيير في الخطوط الأمامية منذ آذار/مارس 2020 واللجنة الدستورية. وإذ نتطلع إلى عام 2021، نحتاج إلى عملية أعمق وأوسع نطاقا – وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، وصياغة دستورية موضوعية، وبذل جهد أوسع لمعالجة المجموعة الكاملة من المسائل، مع اتخاذ إجراءات لبناء الثقة والتصرف على نحو تدريجي. وسيتطلب ذلك شكلاً جديداً من أشكال التعاون الدولي بشأن سورية، بوجود أطراف رئيسية على الطاولة ومسائل رئيسية مطروحة للنقاش.

ونظراً للانقسامات العميقة في سورية، في المنطقة وعلى الصعيد الدولي، فإن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تحقيق خطوات مشتركة ومتبادلة ودبلوماسية سورية بناءة حقاً أمر صعب للغاية. ولكنني مقتنع بأن ذلك ممكن وأن هناك مصالح مشتركة تجعله كذلك. وسأواصل تقييمي – كما بدأت في الأسابيع الأخيرة – من خلال إشراك الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين والسعي إلى تحديد سبل جديدة وإضافية لدفع العملية إلى الأمام. ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمفردنا. ونحن بحاجة إلى دعم قوي وموحد من المجلس في رسم هذا الطريق نحو تنفيذ القرار 2254 (2015). وأعول على دعم المجلس.

المرفق 3

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريديلكا

[الأصل: بالفرنسية]

أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا (المرفق 8) بالنيابة عن المشاركين في الصياغة. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد لوكوك، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد بيدرسن، على إحاطتيهما القيمتين.

قبل عام تقريبا، في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، استخدمت دولتان عضوان حق النقض (S/2019/961) لتجديد إيصال المساعدة عبر الحدود إلى سورية عبر نقاط العبور الأربع التي كانت قائمة منذ عام 2014 (انظر S/PV.8697). وفي الصيف الماضي، تم تقييد وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود بشكل أكبر، مرة أخرى بعد مفاوضات طويلة وشاقة.

لقد بذلت بلجيكا، بصفتها مشاركا في الصياغة بشأن الحالة الإنسانية في سورية خلال العامين الماضيين، قصارى جهدها للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في سورية وفي المنطقة. وقد اتخذنا مع ألمانيا مبادرات لا حصر لها لتحقيق تلك الغاية. وطالبنا مرارا بحماية المدنيين. وأكدنا من جديد ضرورة احترام جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وسعينا جاهدين لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومحايد وغير مشروط إلى جميع الأراضي السورية. ولم تسترشد أعمالنا إلاّ بمصالح الأطفال السوريين، نساءً ورجالاً.

وفي الواقع، بينما تغادر بلجيكا مجلس الأمن في نهاية هذا الشهر، لا يزال النزاع السوري يهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وعلى الرغم من خطوط النزاع داخل سورية لم تتغير مؤخراً، فإن محنة الشعب السوري لا تزال مقلقة للغاية. ولا يزال أحد عشر مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ولا يزال ملايين الأشخاص مشردين داخليا. وقد استُهدف المدنيون والهياكل الأساسية عمدا. ولا تزال انتهاكات القانون الدولي الإنساني مستمرة. ولا يمكن التسامح مع ذلك. والمسؤولية عن هذه الحالة تقع إلى حد كبير على عاتق دمشق وحلفائها.

وقد شاطرتنا الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء حول هذه الطاولة شواغلنا المستمرة وأيدت جهودنا مرارا. وأود أن أشكرها على اتساقها.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك وفريقه في نيويورك، وكذلك ممثلي المجتمع المدني على نصائحهم. وأود أن أشيد بالوكالات الإنسانية وشركائها الذين يعملون على خط المواجهة كل يوم.

وأخيراً، أود أن أشكر السفير هويسغن وفريقه على التزامهما الجماعي في إدارة هذه المسألة البالغة الأهمية. وعلى الرغم من أن تجربتنا المشتركة كانت محبطة للغاية، فإن اضطلاعنا بهذه المسؤولية الهائلة مع أحد الجيران المقربين سهل الأمر علينا.

ورسالتي اليوم هي أيضا دعوة للسلام. يدخل النزاع في سورية عامه العاشر. وخلال العامين الماضيين، كنا نأمل، شأن العديد من شركائنا في المجتمع الدولي، أن يفتح إنشاء اللجنة الدستورية الباب

أمام حل سياسي. وحتى الآن لم تتحقق تلك الآمال. غير أن الخطوات التي يتعين اتخاذها للتوصل إلى حل سياسي معروفة جيدا نسبيا.

أولا، ينبغي أن يكون هنـاك وقف لإطلاق النـار تحـت مراقبـة الأمم المتحـدة على كـامـل الأراضي السورية.

ثانيا، ينبغي لجميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، أن تنخرط بشكل كامل وبناء ومجد مع اللجنة الدستورية. ولذلك ندعو جميع الأطراف ذات النفوذ في دمشق إلى استخدامه لتحقيق هذه الغاية.

ثالثا، ينبغي اتخاذ خطوات ملموســة لتنفيذ مختلف عناصــر القرار 2254 (2015)، وهي خريطة الطريق السياسية التي اعتمدها المجلس بالإجماع في عام 2015. إن غياب الإرادة السياسية هو وحده الذي يمنع دمشق من اتخاذ تدابير لبناء الثقة، مثل الإفراج عن السجناء السياسيين.

رابعا، ينبغي إجراء انتخابات حرة ونزيهة تشـرف عليها الأمم المتحدة، وفقا للقرار 2254 (2015)، في بيئة آمنة ومحايدة، يمكن للنازحين واللاجئين والشــتات المشــاركة فيها. وأي انتخابات لا تجري بموجب القرار 2254 (2015) ستكون خطوة كبيرة إلى الوراء وستقوض أي آفاق للسلام.

خامسا، يجب محاسبة مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الدولي من دون تأخير. وتؤيد بلجيكا جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك من خلال الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضـائية للأشـخاص المسـؤولين عن الجرائم الأشـد خطورة وفق تصـنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية الســـورية منذ آذار/مارس 2011، ولجنة التحقيق الدولية المســـتقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وكذلك بإحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ســادســا، لا ينبغي عودة اللاجئين والمشــردين إن لم تتم بطريقة آمنة وطوعية وكريمة. والمعايير الدولية واضحة. ويعود الأمر إلى دمشق لتهيئة هذه الظروف.

وأخيرا، أكرر موقف بلدي من مســـألة إعادة الإعمار. لن تســـاعد بلجيكا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، في جهود إعادة الإعمار إلى أن تتخذ خطوات ملموسة نحو التوصل إلى حل سياسي.

ولكل الأسباب التي ذكرتها للتو، من الضروري أن يستمر عقد جلسات إحاطة سياسية شهرية، إلى جانب الإحاطات الإنســانية الشــهرية. هناك أزمتان متوازيتان ماثلتان. وعلى الرغم من أنهما مرتبطتان بنفس التعنت الذي أبدته الأطراف الســياســية الفاعلة الرئيســية، إلا أنهما منفصــلتان. وإذا لم يتم التوصــل إلى حل ســياســي للنزاع في ســورية في إطار القرار 2254 (2015)، فينبغي تناولهما في المجلس كل شــهر، على النحو الذي تدعو إليه القرارات ذات الصلة. إن الاتجاه في الأشهر الأخيرة لدمج الصيغ السياسية والإنسانية في جلســة واحدة من شــأنه فحســب أن يجعل الأزمتين المنفصــلتين أقل وضــوحاً ومعاناة الشــعب الســوري أقل أهمية.

ونتمنى بجدية أن يتحد المجلس ويتولى بشــكل كامل مســؤوليته عن العمل من أجل الســلام وأن يضاعف جهوده ويعمل جماعيا لحل الأزمة. هذا ببساطة ما يستحقه الشعب السوري.

المرفق 4

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد بيدرسن، ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما. إن نظر مجلس الأمن في كل من القضايا السياسية والإنسانية في سورية سيساعدنا على معالجة المسألة السورية بطريقة شاملة، مع دمج العوامل السياسية والأمنية ومكافحة الإرهاب والعوامل الإنسانية وغيرها من العوامل.

وترحب الصين بالاتفاق بين الأطراف السورية على الإطار الزمني وجدول أعمال الدورتين الرابعة والخامسة للجنة الدستورية، ويسرها أن الدورة الرابعة عقدت بسلاسة. ونتطلع إلى الدورة الخامسة المقررة في كانون الثاني/يناير. وثمة تطورات أخرى مشجعة. تقدر الصين الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن. ونأمل أن تستمر الأطراف السورية في التواصل مع المبعوث الخاص وتعمق الحوار السياسي على أساس توافق الآراء القائم. وينبغي للمجتمع الدولي تهيئة الظروف المواتية لتحقيق هذه الغاية. ويجب أن يظل عمل اللجنة الدستورية مستقلا وبعيدا عن التدخل الخارجي.

ومنذ آذار/مارس من هذا العام، ظل الوضع هادئاً بشكل عام في شمال غرب سورية. ونأمل أن يعزز ضامنو أستانا التفاعل مع الأمم المتحدة للحفاظ على وقف إطلاق النار على أرض الواقع. وينبغي لجميع الأطراف في سورية أن تحترم فعليا النداء الذي وجهه الأمين العام ومبعوثه الخاص من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي من أجل تحقيق استقرار الوضع الأمني في سورية. إن الأسباب الرئيسية للتهديد الأمني الحالي في سورية هي الاحتلال الأجنبي والأنشطة الإرهابية. ومن حق الحكومة السورية أن تدافع عن سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي بينما يجد الإرهابيون فرصاً لنشر الخراب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون، وأن يعتمد معايير موحدة، وأن يكافح بحزم هذه الآفة، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وكما أشار وكيل الأمين العام لوكوك، فإن الشعب السوري يواجه ظروفا قاسية للغاية. ففي الشهرين الماضيين، تضاعفت أسعار الوقود والخبز، وانخفضت قيمة الليرة السورية، ولا يجد الناس وقود التدفئة لتحمل البرد، و 49 في المائة من الأسر المعيشية بلغت مستويات الكفاف أو أقل من حيث استهلاك الأغذية، وهو ما يجعلنا نشعر بقلق بالغ. لقد عانت سورية لسنوات من الصراعات والعقوبات غير القانونية، التي تفاقمت بسبب الأزمات الاقتصادية والإنسانية. يجب اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين الظروف المعيشية للشعب السوري. ونرحب بأن الحكومة السورية تتحمل مسؤولياتها من خلال النهوض بنشاط بالإصلاح الزراعي، وتعزيز التعاون التجاري، وإنعاش الاقتصاد المحلي.

وفي الوقت نفسه، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إلى سورية لدعم البلد في إعادة بناء البنية التحتية، مع الحفاظ على سبل عيش الناس ومكافحة مرض فيروس كورونا. وتدعم الصين الأمم المتحدة في مواصلة عمليات الإغاثة الإنسانية من خلال الآليات العابرة للحدود وعبر خطوط التماس، مع إشراك الحكومة السورية في ذلك. لقد قدمنا لسورية مساعدات تبلغ قيمتها حوالي 130 مليون دولار من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، ونحن على استعداد لمواصلة مساعدة الشعب السوري ودعمه.

وفي الشهر الماضي، شاركت الصين وأربعة أعضاء آخرين في مجلس الأمن في استضافة اجتماع بصيغة آريا بشأن التدابير القسرية الأحادية الجانب. وقدم الأمين العام للهلال الأحمر العربي السوري، السيد العرقسوسي، إحاطة في الاجتماع. ووفقاً له، فإن التدابير القسرية الأحادية، ولا سيما الحصار الاقتصادي، أعاقت بشدة استئناف العمل والإنتاج، وتوفير الإمدادات الطبية والعمليات الإنسانية في سورية، مما أدى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، والأكثر معاناة من بينهم النساء والأطفال والمشردين داخلياً وغيرهم من الفئات الضعيفة. ونأمل أن يشاهد ممثلو بلدان معينة شريط الفيديو الخاص بالاجتماع للتعرف على الآثار السلبية للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الشعب السوري وتحديد ما إذا كان ما يسمى بالإعفاء لأغراض إنسانية فعالا بقدر ما يتباهون. ونأمل أن يتمكنوا من التعاطف مع الشعب السوري بدلا من غض الطرف عن معاناته. وتدعو الصين مرة أخرى إلى الرفع الفوري للتدابير القسرية الأحادية المفروضة على سورية لتحسين الظروف المعيشية للشعب السوري والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية.

المرفق 5

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والمبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطتيهما اليوم.

يسرنا أن نسمع تقارير في الساحة السياسية عن توطيد التقارب بين الأطراف. ونرحّب أيضاً بعقد الجولة الرابعة للهيئة المصغّرة للجنة الدستورية قبل بضعة أسابيع، وكذلك بالأحكام المتفق عليها للجولة المقبلة المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير 2021. ونأمل مخلصين أن تعقد تلك الجولة، التي ستبدأ فيها المناقشات الدستورية بمزيد من التعمق، في أجواء من الود والتضامن والمسؤولية المشتركة بين الأطراف التي يتوقف عليها مستقبل ملايين السوريين.

وإذ أنتقل الآن إلى الحالة الإنسانية في البلد، أود أن أركز في بياننا على النقاط التالية:

إن الوضع غير الواضح فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا في سورية يثير قلقاً بالغاً. ومع ذلك، تشير التقارير إلى حدوث زيادة واضحة في الحالات، فضلاً عن محدودية قدرة البلد على تلبية الاحتياجات الطبية لسكانه. ونشدد على الثمن الباهظ الذي يدفعه الآلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية بسبب الفيروس. إن آثار النزاع الذي طال أمده، بسبب عجز قادته عن حله، قد جعلت شعب سورية يعيش حالة يرثى لها. وثمة شاغل آخر هو هشاشة حالة المرأة في البلد. فهي لا تزال تتأثر بشكل غير متناسب بآثار الجائحة، بما في ذلك التعرض للعنف الجنساني الذي يتفاقم بشكل واضح.

وثمة جانب آخر هو حالة الجوع. وتبين المؤشرات وجود اتجاه مقلق يجعل ملايين السوريين على شفا سوء التغذية. وتفيد نسبة 50 في المائة من الأسر المعيشية بأن مستويات استهلاك الأغذية منخفضة جداً. وقد باتت المساعدة الغذائية المقدّمة إلى عدد قياسي من الناس يقارب 10 ملايين شخص مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى. ونحث جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن القيام بأي عمل عنيف يمكن أن يقوض المساعدة الإنسانية التي من شأنها أن تنقذ الأرواح حرفياً. وحري بنا ألا نسمح بأن يصبح الجوع جائحة أخرى في سورية.

إن التعليم هو قطاع آخر عانى من الآثار المدمرة للأزمات المختلفة التي تواجه سورية. وقد أثر النزاع بالفعل تأثيراً خطيراً على إمكانية الحصول على التعليم وزادت الجائحة من تفاقم هذا الواقع. والآن، وفي خضم أزمة اقتصادية شديدة، اضطر العديد من الأطفال إلى التخلي عن دراستهم من أجل العمل والمساعدة في إطعام أسرهم. ولا ينبغي وضع أي طفل في مثل هذه الحالة. فهذا في حد ذاته مأساة.

وخلال السنوات العشر من النزاع، شهدنا انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني قلّما نراها في أماكن أخرى، وذلك بتكلفة لا يمكن تصورها للسكان المدنيين. إن الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وعلى البنى التحتية المدنية هي انتهاكات يجب محاسبة مرتكبيها. ولم يُوضع القانون الدولي الإنساني لكي يُقتبس منه ويُعلن عنه في البيانات. فالغرض منه أن يُحترم من أجل ضمان حماية حياة وكرامة الأشخاص الذين وقعوا في شرك مصالح الأطراف التي قررت حل خلافاتها بالعنف. ونحن ندرك جلياً الخسائر الناجمة عن العنف والنزاعات التي لم تحل.

فما الذي كسبه السوريون من الأطفال أو النساء أو الشباب من هذا النزاع؟ وماذا عن الناس العاديين في سورية، مثل الخبازين والمعلمين والممرضين؟ وماذا عن ملايين اللاجئين والنازحين؟ وماذا يفترض بنا أن نخبر عائلات قرابة 000 100 شخص أُبلغ عن أنهم محتجزون تعسفاً في سورية؟ هل ينبغي لهم أن يقنطوا لا غير، بدلاً من مواصلة الانتظار في حيرة للحصول على معلومات عن أحبائهم؟ إنهم في حاجة إلى إجابات. وهم في حاجة إلى العدالة.

ونؤكد من جديد أن القرار 2254 (2015) وتنفيذه بالكامل يمكن أن يفتحا الباب أخيراً أمام مستقبل واعد لسورية. ونتمنى لمن يضطلعون بتلك المهمة المقدسة كل النجاح. ونأمل، من أعماق قلوبنا، أن يتمكنوا في المستقبل غير البعيد جداً من المساعدة في بناء سلام أفلت منا مرات عديدة ولكن يجب أن نواصل السعي من أجله.

المرفق 6

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية.

نرحب ترحيباً حذراً باختتام محادثات اللجنة الدستورية السورية في جنيف في بداية هذا الشهر. ولا تزال هذه العملية تشكل ركيزة هامة للتوصل إلى اتفاق سياسي لإنهاء الحرب في سورية. ونتطلع إلى الجولة المقبلة للجنة، التي ستعقد في كانون الثاني/يناير، والتي ستركز أخيراً على الدستور نفسه. ونأمل أن تمهد تلك العملية أيضاً في المستقبل الطريق لإجراء مناقشات بشأن اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة بين حكومة دمشق ومعارضتها المشروعة.

ونُذكّر الحكومة السورية وحلفاءها بأن الاتحاد الأوروبي لن يدعم إعادة إعمار سورية أو يرفع الجزاءات قبل ترسخ عملية سياسية حقيقية. وأود أيضاً أن أشدد على أن الأزمة الاقتصادية الراهنة في سورية ترجع في جزء كبير منها إلى الفساد المتفشي وأمراء الحرب وغياب الحكم الرشيد.

لقد أزهقت أرواح ما لا يقل عن 400 ألف شخص خلال النزاع، بينما حُرم ملايين آخرون من منازلهم وسبل عيشهم. وللأسف، لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه المأساة. وبدلاً من ذلك، ما زلنا نشهد انتهاكات لحقوق الإنسان وهجمات كيميائية وغارات جوية وتعذيباً وإخلافاً للوعود من جانب النظام السوري. وهنا في نيويورك، تحرص روسيا على ألا يقرّ المجلس أي شيء ذا مغزى لوقف تلك الفظائع.

ونأسف لاستخدام روسيا والصين لحق النقض بصورة مزدوجة ضد الآلية العابرة للحدود في هذا الصيف (انظر S/PV.8697)، وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع رغبات أعضاء المجلس الآخرين ومصالح الشعب السوري. لقد كان هناك 13 عضواً مؤيداً واثنان معارضان - وسمعنا تلك الكلمات أكثر من مرة في العام الماضي.

إن الوعود بالاستعاضة عن الشحنات عبر الحدود بالمعونة عبر خطوط التماس قد أُخلفت في جوهرها. فالمعونة عبر خطوط التماس معطلة وغير منتظمة ولا يمكن الاعتماد عليها. إنها حقيقة لا يمكن تجاهلها. ومع ذلك، وبما أن موسكو لا تؤمن بالدموع، فقد أُجبر العاملون في المنظمات الإنسانية على العمل بأقصى طاقتهم، وهم يعملون بلا كلل. ومن المتوقع أن تدخل 800 شاحنة محملة بالمساعدات الحيوية إلى إدلب من تركيا في هذا الشهر حيث تجري الاستعدادات للشتاء في جميع أنحاء البلد. وأشكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على جهوده المتواصلة من أجل تقديم الإغاثة للملايين في الميدان.

أخيراً، أود أن أعرب عن خالص امتناني للقائمين على صياغة القرارات المتعلقة بالملف الإنساني بشأن سورية، ألمانيا وبلجيكا، لتذكيرهما المجلس بالمبادئ الإنسانية التي يجب أن يتمسك بها. وأطلب منهما ألا ينسيا أن 11 منا رافقوهما خلال اللحظات الأكثر حرجاً وأن اثنين فقط أشاحا ببصرهما عنهما. وأنا على يقين من أنهما سيواصلان العمل بشأن سورية، حتى بعد أن يتركا المجلس بوصفهما عضوين منتخبين. ومرة أخرى، أشكرهما وفريقيهما على تفانيهم واحترافهم.

المرفق 7

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر السيد لوكوك والسيد بيدرسن على إحاطتيهما.

تحيط فرنسا علماً بالجولة الرابعة للجنة الدستورية التي عقدت في جنيف، وتدعو إلى عقد الجولة الخامسة في 25 كانون الثاني/يناير، كما أعلن المبعوث الخاص، على أساس جدول الأعمال الذي اتفقت عليه الأطراف المعنية. لقد حان الوقت بالفعل للأطراف أن تبدأ أخيراً مناقشات موضوعية بشأن الإصلاح الدستوري.

وينبغي للنظام السوري أيضا أن يحترم تماما قواعد عمل اللجنة الدستورية. وستظل فرنسا يقظة ضد أي محاولة من جانب النظام لتقويض العملية. وندعو المبعوث الخاص إلى إبقاء المجلس على علم بأي عوائق وإلى أن يسند المسؤولية عنها بوضوح.

وإلى جانب اللجنة الدستورية، هناك حاجة ملحة إلى إعادة إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية على أساس جميع العناصر الواردة في القرار 2254 (2015). ويحظى المبعوث الخاص بدعمنا الكامل في عمله بشأن هذه المسألة جنبا إلى جنب مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويجب تحقيق نتائج ملموسة، لا سيما فيما يتعلق بحالة المحتجزين والمفقودين.

ومن الضروري أن تتاح أخيرا لجميع السوريين، بمن فيهم أولئك الموجودون في الشتات، إمكانية التعبير عن آرائهم في التحضيرات لإجراء الانتخابات وفقا لأحكام القرار 2254 (2015) وتحت إشراف الأمم المتحدة. ولن تعترف فرنسا بنتائج أي انتخابات تجري خارج عملية جنيف السياسية.

وتشعر فرنسا بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بتزايد الأعمال العدائية على أرض الواقع. ويجب أن نعمل معا لتنفيذ وقف دائم يمكن التحقق منه للأعمال العدائية على الصعيد الوطني، وفقا لنداءات الأمين العام ومبعوثه الخاص، وتمشيا مع قرارات المجلس. ونحذر من أي هجوم جديد، سواء في الشمال الغربي أو في شمال شرق البلد.

وينبغي للمجلس أن يشعر بقلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في سورية، حيث يوجد الآن 13 مليون شخص بحاجة إلى المعونة الإنسانية - وهو ما يزيد بواقع مليونين تقريبا عن عددهم قبل عام. ونشجب التخفيض المنهجي في عدد المعابر الحدودية لإيصال المعونة، وهو أمر يبعث على القلق بقدر أكبر في ضوء الأزمة الصحية الراهنة. والعقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية، ولا سيما من جانب النظام السوري، غير مقبولة، لا سيما في سياق الجائحة. وأشير هنا على وجه الخصوص إلى محافظة دمشق، في جنوب سورية، وكذلك في الشمال الشرقي، حيث يعوق النظام وصول المساعدات الإنسانية برفضه على مدار شهرين السماح بتوصيل المعونة الغذائية لأكثر من 000 200 شخص في الرقة.

ويجب أن تظل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، أولوية رئيسية. وأذكر بأن احترام القانون الدولي الإنساني هو بالطبع أمر يجب علينا جميعا أن نتمسك به. وبعد عشر سنوات من النزاع، فإن أي محاولة من جانب النظام وحلفائه لجعلنا نصدق عودة الوضع في سورية إلى طبيعته لن تخدع أحداً. والأرقام الصادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين غنية عن البيان - فمن بين

5,5 مليون لاجئ ســـوري في المنطقة، قرر 000 260 لاجئ فقط العودة إلى وطنهم منذ عام 2016. وهم لن يعودوا ما دام النظام يهدد حياتهم ويحرمهم من ممتلكاتهم.

ولذلك، تعمل فرنســا مع جميع الجهات الفاعلة الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، لضــمان حق اللاجئين والنازحين في العودة الطوعية والآمنة والكريمة. غير أننا لن نشــارك في حملات لنشــر معلومات مضــللة. وعلاوة على ذلك، لن تحيد فرنســا، إلى جانب شــركائها في الاتحاد الأوروبي، عن موقفها بشــأن التطبيع أو الجزاءات أو إعادة الإعمار في غياب تســوية ســياســية ذات مصــداقية. ويمكن لأولئك الذين يعتقدون أن الوقت قد حان أن يبدأوا بالفعل في تمويل عملية إعادة الإعمار.

لا يمكن أن تمر الانتهاكات الجســيمة للقانون الدولي الإنســاني وحقوق الإنســان من دون عقاب. وهذا هو الأســاس المنطقي الذي يســتند إليه دعمنا لمكافحة الإفلات من العقاب، ولا ســيما للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصــنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية الســورية منذ آذار/مارس 2011. ونحن مصممون على ضمان تزويد الآلية بالميزانية اللازمة كي تعمل على النحو الصحيح.

ومن دون إيجاد حل ســياســي للنزاع، لا يمكن أن يكون هناك اســتقرار دائم في ســورية. وقد حان الوقت لكي يسمع جميع أعضاء المجلس تلك الرسالة ويلتزموا حقا بإجراء مناقشات لإنهاء الأزمة.

المرفق 8

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أقدّم هذا البيان باسم بلجيكا وألمانيا، المشاركتين في صياغة القرارات المتعلقة بالوضع الإنساني بشأن سورية. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام لوكوك والمبعوث الخاص بيدرسن على إحاطتيهما اليوم.

ونود أن نعرب عن امتناننا لجميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي في سورية. إنهم في طليعة الجهود عند وقوع كل كارثة إنسانية؛ وهم في طليعة الجهود في المعركة ضدّ الجائحة؛ وهم يستحقون كل احترامنا ومساعدتنا وحمايتنا.

كلنا أمل في أن ينتهي هذا العام من دون عقد جلسة أخرى بشأن القضايا الإنسانية في سورية. ونأمل جميعا ألا تتطلب الظروف على أرض الواقع من مجلس الأمن عقد جلسات طارئة في إطار بند جدول الأعمال ”أي مسائل أخرى“ بشأن الحالة الإنسانية في سورية في المستقبل المنظور.

لقد عملت بلجيكا وألمانيا بشأن الملف السوري خلال عضويتهما في المجلس منذ كانون الثاني/يناير 2019. وانضم إلينا أصدقاؤنا من الكويت إلينا في الصياغة خلال السنة الأولى. فما الذي حققه المجلس لشعب سورية خلال الأشهر الـ 24 الماضية؟ وكيف تطورت الحالة الإنسانية خلال العامين الماضيين؟

واسمحوا لي بأن أقتبس من آخر تقرير للأمين العام:

> ”لا يزال يساورني بالغ القلق من الغياب التام لأي فُرجة بالنسبة للمدنيين في البلد ... ولا يشير أي من المؤشرات إلى تحسُّن في الوضع؛ بل على العكس من ذلك، فإن الاحتياجات الإنسانية آخذة في التفاقم ... ومن المتوقع أن يزداد الهزال بين الأطفال زيادة كبيرة في عام 2021 ... من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية بمقدار 1,9 مليون شخص، ليصل إلى 13 مليون شخص في عام 2021“ (S/2020/1195، صفحة 17 وصفحة 18).

إن هذا يمثل ثلاثة أرباع مجموع سكان سورية. وتخبرنا تلك الأرقام أنه على الرغم مما تدعيه الحكومة السورية وحلفاؤها، فإن الأزمة أبعد ما تكون عن الانتهاء أو التحسن. والوضع أبعد ما يكون عن الوضع الطبيعي، وسيجلب عام 2021 تحديات إضافية هائلة.

وبوصفنا مشاركين في الصياغة، قمنا بالضغط من أجل وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في أيلول/سبتمبر 2019. وقدمنا حججا إنسانية مقنعة لمواصلة السماح بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى شمال شرق سورية قبل عام بالضبط، وقدمنا حججا مقنعة بنفس القدر لإبقاء معبرين حدوديين في شمال غرب سورية مفتوحين في تموز/يوليه. والتزمنا بالواجب الإنساني واستمعنا إلى مشورة الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية وحاولنا تهيئة الظروف على أرض الواقع التي تساعد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في مساعدة المحتاجين.

ولكن يبدو أن الآخرين يفضلون الالتزام بأدبياتهم السياسية وحقهم في النقض. وقد شهدنا ذلك على نطاق واسع خلال العامين الماضيين. وباختصار، فإن عضوين دائمين في المجلس يتجاهلان باستمرار المبادئ الإنسانية ويحدان من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود ليقتصر على نقطة اختناق أخيرة. وهما يعطيان الأولوية لدعمهما للسلطات السورية على حساب الواجب الإنساني.

لا يرغب المشاركان في الصياغة في استخدام هذه الفرصة الأخيرة للتكلم في المجلس لكي نكرر أنفسنا من خلال توجيه نفس النداءات التي دأبنا على توجيهها في بياناتنا المشتركة. وبدلا من ذلك، نفضل أن نفسح مجالا لأصوات أشخاص من الميدان – أصوات ينبغي للأعضاء أن يستمعوا إليها بعناية وأن يتذكروا متى يتعين على المجلس أن يصوغ قرارات جديدة بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

قالت روز، وهي فتاة تبلغ من العمر 13 عاماً وتعيش في شمال غرب سورية، لمنظمة إنقاذ الطفولة:

”كنت أذهب إلى مدرسة في الطرف الجنوبي من بلدتي، ولكنها دُمرت خلال النزاع الدائر. وانتقلت إلى مدرسة أخرى كانت في طابق سفلي، لكنها تعرضت للهجوم وتضررت ولم تعد مكاناً يصلح لتلقي العلم فيه. وتم تهجيري مرة أخرى، وأنا أذهب الآن إلى مدرسة جديدة. ولم أخبر أحداً قط بأنني خائفة، ولكن معلمنا أخبرنا أنه لا غضاضة في أن نخاف. والآن، أستطيع أن أقول لكم إنني أخاف أن تتعرض مدرستي للقصف مرة أخرى“.

قالت ليلى حسو من شبكة حماية الطفل السورية (حراس)، ما يلي:

”إن ما نحتاجه اليوم هو الأمل في مستقبل أفضل لمئات الآلاف، إن لم يكن الملايين من الأطفال الذين لا يتلقون التعليم. ونحن بحاجة إلى وقف الهجمات المتكررة على التعليم، للسماح لأطفالنا بالتعلم بأمان والبقاء على قيد الحياة. لذلك، نحن بحاجة للحفاظ على الوصول. ونحن بحاجة إلى ضمان بقاء المنظمات الإنسانية، وإلا فإننا نشعر بالقلق من أننا منسيون، ونترك لندافع عن أنفسنا والأطفال، ونعاني من جانبنا من عواقب العنف“.

وأدلى اتحاد منظمات الإغاثة الطبية لسورية بالبيان التالي:

”في مناطق النزاع في شمال غرب سورية، حيث تعرض السكان المحليون والمشردون لقصف عنيف، لا سيما في ريف حلب الغربي وجميع مناطق محافظة إدلب، بالإضافة إلى ارتفاع عدد النازحين داخليا، فإن الموارد المتاحة محدودة مقارنة بالكثافة السكانية العالية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان مع التدمير شبه الكامل للبنية التحتية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات والخدمات الاجتماعية الأخرى. وضمان الوصول غير المقيد إلى هؤلاء السكان يظل أمراً أساسياً ومنقذاً للحياة“.

وهذه هي أصوات المحتاجين. وقد بذلنا على مدى عامين كل ما في وسعنا لإسماع تلك الأصوات في المجلس. وطلب منا بعض الأشخاص الذين اتصلنا بهم لإعداد هذا البيان، في الواقع، جميعهم في المناطق التي يسيطر عليها النظام، طلبوا منا عدم ذكر أسمائهم في المجلس خوفا من تداعيات ذلك على عملهم اليومي. وهذا هو الواقع المحزن لسورية في عام 2020. ولا شك أن الحالة الإنسانية تبعث على القلق الشديد في جميع أنحاء البلد.

أخيرا، فإن التسوية السياسية التي تتماشى مع القرار 2254 (2015) هي السبيل الوحيد لإعادة سورية إلى مسارها نحو السلام. وستظل ألمانيا وبلجيكا ملتزمتين بهذا الملف في نيويورك وجنيف وغيرهما من المحافل. وسنظل ملتزمتين تجاه الشعب السوري، وسنفي بتعهداتنا الإنسانية، وسنتابع قرارات المجلس في عام 2021 عن كثب. إن أنظار العالم، ولا سيما السوريين الذين يعانون في سورية وخارجها، هي موجهة صوب المجلس. ويجب أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته.

المرفق 9

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

في نهاية عامي عضـــويتنا في مجلس الأمن، علينا أن نكون صـــادقين: لقد خذل مجلس الأمن الشـعب السـوري. نعم، هناك هدوء نسـبي، لكن معاناة الشـعب السـوري مسـتمرة، إذ فر الملايين من البلد، ويعيشون في كثير من الحالات أوضاعا غير مستقرة. لقد سمعنا اليوم أن هناك الآن 11 مليون شخص في حاجة إلى المعونة الإنسانية، ولا تلوح في الأفق نهاية لذلك.

وعندما نتحدث عن ذلك النزاع، ينبغي أن نتذكر كيف ولماذا بدأ – عندما نزل السـوريون العاديون إلى الشـوارع من أجل الاحتجاج السـلمي والمطالبة بالتغيير والإصـلاح. واسـمحوا لي أن أشـدد على أنهم مواطنون عاديون وليسوا إرهابيين. لكن النظام السوري رد بمزيد من القمع والعنف والتعذيب والقتل وشن حربا وحشية ضد شعبه.

وأعتقد أنه يتعين علينا أن نكون واضـحين جداً، حتى أولئك الموجودين هنا اليوم يتحملون مسؤولية مباشرة عن معاناة الشعب وعن حقيقة أن الأسد يقصف شعبه، بما في ذلك بالأسلحة الكيميائية. ولم يعترض أحد على هذه الحقيقة. ولا يزال نظام الأسد حتى اليوم يقتل سكانه ويختطف الناس ويعذبهم ويستخدم العنف الجنسي ضد الناس.

وقبل شـهرين، اقتبست هنا في مجلس الأمن كلام شاهد في المحاكمة التي جرت في مدينة كوبلنز لمسـؤول في نظام الأسـد كان مسـؤولا عن تعذيب الشـعب السـوري (انظر S/PV.8764). ولعل أعضـاء المجلس يتذكرون أن الشـاهد اضـطر إلى نقل جثث – مئات الجثث من القتلى، والرجال والنسـاء والأطفال الذين تعرضـوا للتعذيب – إلى مقابر جماعية في دمشـق. وظلت صـورة أم مع مولود جديد بين ذراعيها كان عليه دفنه في مقبرة جماعية تقض مضجع الشاهد. أعتقد أن تلك الصورة يجب أن تقض مضاجعنا جميعاً.

لقد ذكرت هنا في مجلس الأمن مرارا وتكرارا: بدون المســاءلة، وفي ظل الإفلات من العقاب، لا يمكن أن تكون هناك مصــالحة. ولا يمكن أن يكون هناك إعادة بناء، سـواء كانت معنوية أو مادية للبلد. ولهذا السـبب، فنحن بحاجة ماسـة إلى مواصـلة الآلية الدولية المحايدة المسـتقلة للمسـاعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السـورية منذ آذار/مارس 2011، لعملها، ورؤيتها تقدم المزيد من الأشـخاص، والمزيد من المسؤولين والمزيد ممن ارتكبوا جرائم مروعة، للمحاكمة.

ولم تدعم روسـيا الأسـد فحسـب، بل سـاهمت هي نفسـها في معاناة الناس وقتلهم. ولعل زملائي الأعضـاء في المجلس يتذكرون أنني في مجلس الأمن استشـهدت العام الماضـي بمقال لصـحفية حائزة على جائزة بوليتزر في صـحيفة نيويورك تايمز وصـفت بتفصـيل كبير كيف قصـف الطيارون الروس المستشفيات في إدلب (انظر S/PV.8645).

وفيما يتعلق بالجزاءات، لم أعد قادرا على ســماعها بعد الآن. فقد ناقشــناها مرارا وتكرارا. إن الاجتماع بصـيغة آريا الذي تمت الإشـارة إليه للتو أظهر بوضـوح شـديد أن جميع الجزاءات التي يفرضـها الاتحاد الأوروبي لا تعوق إيصال المساعدة الإنسانية. وطلبنا أمثلة. ولم يُعطَ مثال واحد على منع الجزاءات التي فرضــها الاتحاد الأوروبي وصــول المعونة الإنســانية إلى البلد. وفي الواقع، يمكنني أن أقول للمجلس

بوضــوح تام ما الذي يوقف المعونة الإنســانية. وأعتقد أنه من دواعي الاســتخفاف الشــديد أن نشــجب عدم وصول سلع المساعدات الإنسانية إلى البلد، بينما شهدنا في الوقت نفسه خلال شهر تموز/يوليه كيف منعت روسيا والصين المساعدات الإنسانية من دخول البلد، وتوفير سلع المساعدات الإنسانية لمئات الآلاف من الأطفال وغيرهم من الناس. وبدلاً من الشكوى التي لا نهاية لها من الجزاءات، يتعين على روسيا والصين أن تعيدا النظر في قرارهما وأن تســـمحا بفتح المزيد من نقاط العبور حتى يتمكن الناس من الحصــــول على ما يحتاجونه من غذاء ودواء.

لقد سمعنا مرة أخرى مدى صعوبة الحالة بالنسبة للشعب. كما يشكو نظام الأسد من الجزاءات، وســـنســـمع ذلك مرة أخرى على الأرجح بعد تدخلي. ولكن دعونا فقط نعي ما يفعله نظام الأســـد في نفس الوقت. ففي منتصـف تشـرين الثاني/نوفمبر، قبل أسـبوعين فقط، أبلغت الوكالة العربية السـورية للأنباء التي تتخذ من دمشـق مقراً لها العالم بافتتاح متحف باسل الأسد، وهو مزار فخم لشقيق بشـار الأسد الأكبر في مدينة اللاذقية - 350 متراً مربعاً من الرخام والخشب المصقول وحديقة رائعة مساحتها 000 8 متر مربع. وفي حفل الافتتاح، أوضـــح أمين فرع حزب البعث على مســـتوى المدينة بأن "هذا المتحف هو رســـالة حب للعالم بأن سـورية بلد المحبة والســلام". هل يوجد ما هو أكثر سـخرية من هذا؟ وبينما يُطعم العالم السـكان السوريين، فإن النظام يعزز طموحاته وأكاذيبه.

وينبغي ألا يسمح المجلس للنظام بتغيير اللوم عن محنة الشعب السوري، التي أطال النظام أمدها بلا داع ويقف في طريق التوصـــل إلى حلول ســـياســـية لذلك النزاع الذي دام عقدا من الزمن. ونحن مدينون لشعب سورية بأن نبقي ذلك على جدول الأعمال، بما في ذلك المسار الكيميائي - وقد سمعنا مرة أخرى في الأسبوع الماضي كيف تقوض روسيا اتفاقية الأسلحة الكيميائية - على المسارين السياسي والإنساني.

وأتمنى للمبعوث الخاص غير بيدرســن حظا ســعيدا. وأشــجعه على عدم الاســتســلام، وأن يتكلم بصــخب ووضــوح، وأن يســمي الأشــياء بمســمياتها. وإنه لأمر جيد للغاية أن يشـمل عمله المجتمع المدني والمرأة. وأطلب أيضا أن يدرج جانب الإفلات من العقاب في عمله.

ستغادر ألمانيا مجلس الأمن. وأود أن أشكر بلجيكا شكرا جزيلا على تعاونها في الملف الإنساني، وكذلك الكويت، التي تشاركنا معها الملف في السنة الأولى.

وستظل ألمانيا منخرطة. وسنظل مانحا رئيسيا للمعونة الإنسانية، وسنبقى منخرطين سياسيا. فنحن مدينون بذلك للشعب السوري. إنهم إناس رائعون، وقد وجد العديد منهم وطنا لهم في ألمانيا.

المرفق 10

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما.

يظل وفد بلدي يشعر بالجزع إزاء تزايد عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا في سورية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية المستمرة وتزايد الاحتياجات الإنسانية. وكما ورد في التقارير، من المتوقع أن يصل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في سورية إلى 13 مليون شخص في عام 2021، مع وجود أكثر من 9 ملايين شخص يعانون حاليا من انعدام الأمن الغذائي ونحو 2,2 مليون شخص غيرهم عرضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي. ومما لا شك فيه أن مضاعفة جهودنا لتلبية الاحتياجات العاجلة لهؤلاء الناس أمر بالغ الأهمية، كما أن ضمان وصول المعونة المنقذة للحياة في الوقت المناسب ومن دون عوائق أمر بالغ الأهمية.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية المتعلقة بالمسائل الإنسانية والسياسية. أولا، يجب معالجة الاحتياجات الإنسانية في سورية على سبيل الأولوية. لقد قلنا ذلك في الاجتماع الأول بشأن هذه المسألة في كانون الثاني/يناير من العام الماضي (انظر S/PV.8454)، ونود اليوم أن نعيد تأكيد ضرورة أن تولي جميع الأطراف الأولوية لمعالجة الشواغل الإنسانية في البلد.

وعلى جميع أطراف النزاع أن تمكن من إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفوري ومن دون عوائق إلى الناس في جميع أنحاء سورية بواسطة الأمم المتحدة وشركائها، على أساس تقييمات الأمم المتحدة للحاجة ومن دون أي تحيزات وأغراض سياسية.

ونحيط علما بأن عملية إيصال الخدمات عبر الحدود إلى الشمال الغربي عن طريق باب الهوا مستمرة، ونشكر وكالات الأمم المتحدة على تكييف العمل للتغلب على التحديات العملياتية الناجمة عن تقليل عدد المعابر الحدودية. ويحث وفد بلدي جميع الأطراف المعنية في ذلك السياق على الاتفاق على طرائق تنفيذية لعمليات التسليم عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي.

كما نود أن نحث جميع أطراف النزاع على إيجاد حل مستدام فيما يتعلق بمحطة مياه علوك وضمان الحصول على مياه شرب مأمونة لنصف مليون شخص في الحسكة، بمن فيهم آلاف النازحين في مخيمي الهول والعريشة.

وفيما يتعلق بالركبان، نود أن نؤكد على أهمية أن تسمح جميع الأطراف المعنية بوصول المساعدات الإنسانية الفوري للأشخاص الذين بقوا في الركبان، وأن تيسر ذلك، إذ أن آخر قافلة إنسانية للأمم المتحدة كانت في أيلول/سبتمبر 2019.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بوقف كامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني في جميع أنحاء سورية. فذلك أمر حتمي وضروري أكثر من أي وقت مضى. إننا نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام والمبعوث الخاص لوقف إطلاق النار، ونحث جميع الأطراف على الاحترام الكامل لاتفاقات وقف إطلاق النار.

ويسرنا أن نلاحظ أن وقف إطلاق النار في منطقة تخفيف التوتر في إدلب لا يزال قائما؛ ولكن يساورنا القلق كذلك إزاء الزيادة التدريجية في الانتهاكات، بما في ذلك في مناطق أخرى من البلد. يجب أن تنتهي الأعمال العدائية بشكل دائم. ونحث جميع الأطراف المعنية على حماية المدنيين والاحترام الكامل

للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ومرة أخرى، فإن تجنب تصعيد تلك الحالة غير المسبوقة أمر أساسي.

ثالثا، أنتقل إلى العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسّرها الأمم المتحدة وفقا للقرار 2254 (2015). يسرنا أن الدورة الرابعة للجنة الدستورية قد عقدت في جنيف قبل بضعة أسابيع، وأنه من المقرر أن تعقد الدورة المقبلة في 25 كانون الثاني/يناير 2021. وكما ذكر وفد بلدي في الاجتماع الأول مع المبعوث الخاص بيدرسن في شباط/فبراير من العام الماضي (انظر S/PV.8475)، فإن إنشاء لجنة دستورية ليس بالمهمة السهلة، ولكنه في الواقع أمر يمكن تحقيقه.

وأود أن أشدد على نفس الشيء اليوم فيما يتعلق بالنهوض بعمل اللجنة: فهو ينطوي على تحديات وقد يكون عملية بطيئة؛ ولكن من الممكن تحقيقه بالالتزام القوي والحقيقي من جميع الأطراف.

وكما ذكر السيد بيدرسن للتو، يجب أن نتحلى بالإبداع وأن نجد طرقا جديدة ومبتكرة لدفع العملية قدما.

وقد لاحظت أنه تم طرح سرود ومواقف مختلفة خلال الاجتماع الأخير. غير أن ذلك أمر متوقع – كما ذكر أيضا المبعوث الخاص بيدرسن. فنحن نعلم جميعا أن العملية لن تكون سهلة.

وهناك أيضا حاجة إلى تحسين أساليب العمل، كما قال السيد بيدرسن. ولكن من بين النقاط الهامة، كما لاحظت في عرضه، أن جميع الوفود الثلاثة شددت على تأثير النزاع على حياة النساء السوريات وعلى أهمية دورهن في العملية السياسية. وينبغي لنا أن نواصل البناء على ذلك وأن نكفل وجود المزيد من قواسم الاهتمام والاستعداد المشتركة حتى يتمكنوا من تحقيق السلام في البلد.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أكرر دعمنا الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن في تنفيذ ولاياته الهامة، إلى جانب فريقه القدير. ونحن مقتنعون بأنه سيحرز، بفضل انخراطه النشط مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، تقدما في إيجاد حل سلمي للنزاع.

وكذلك نشكر وكيل الأمين العام، لوكوك، وجميع العاملين في المجال الإنساني على جهودهم الدؤوبة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

وعلى الرغم من أن هذه الجلسة قد تكون آخر جلسة مقررة بشأن الملف السوري بالنسبة لوفد بلدي، فإن التزامنا بدعم السلام المستدام في سورية سيظل كما هو، داخل المجلس وخارجه على حد سواء.

إن عبارة وداعي الأخيرة اليوم هي أن أملنا الصادق هو أن يكون المجلس أكثر اتحادا في العام المقبل بشأن هذا الملف. فما على المحك هو حياة الشعب السوري، الذي نحبه كثيرا.

المرفق 11

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، أوغي ناندو

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيد غير بيدرسن والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما.

ترحب النيجر بآخر التطورات المتعلقة بأعمال الدورة الرابعة للجنة الدستورية، التي اجتمع فيها ممثلو الحكومة ولجنة المفاوضات السورية بهدف الاتفاق على جدول أعمال اللجنة.

وعلى الرغم من أن موقفيهما لم يتغيرا، فإن الجو السائد في ذلك الاجتماع الأخير يفسح المجال للأمل في أن يحدث بعض التحرك في القريب العاجل، ونرحب بالإعلان عن عقد الدورة الخامسة في الفترة من 25 إلى 29 كانون الثاني/يناير 2021، على النحو الذي اتفق عليه مع الرئيسين المشاركين، للتركيز على النصوص الأساسية.

ويدعو وفد بلدي الطرفين في هذا الصدد إلى المشاركة النشطة بحسن نية في تلك المفاوضات التي طال انتظارها، والتي تبعث على أمل كبير جدا، وأن يبديا انفتاحا من أجل دفع العملية السياسية قدما، وفقا للقرار 2254 (2015).

وسيشمل الانفتاح الذي ندعو الأطراف إليه الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم بشأن السجناء السياسيين والمختفين. فقد آن الأوان في الواقع لإطلاق سراح المحتجزين تعسفا وتبادل المعلومات مع أسرهم.

كما نعيد تأكيد تأييدنا لدعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على المستوى الوطني في سورية بهدف تيسير مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تنتشر الآن في البلد بضراوة مثيرة للقلق.

وإذ يؤدي الشتاء إلى تفاقم الظروف المعيشية الصعبة أصلا في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا المكتظة، بحيث يظل التباعد البدني مستحيلا، فإننا نخشى أن يزداد انتشار كوفيد-19 زيادة كبيرة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية التي وصفها السيد لوكوك للتو، يجب أن يكون بمقدور سورية الحصول على السلع الأساسية والإمدادات الطبية الأساسية التي تشتد الحاجة إليها، والتي يؤدي عدم وجودها إلى تفاقم الحالة البالغة الخطورة أصلا، مع ما لذلك من عواقب كارثية على السكان السوريين الأبرياء مقارنة بالسلطات الحاكمة. ولذلك، فإننا ندعو مرة أخرى إلى رفع الجزاءات المفروضة على سورية حتى تتمكن من معالجة الحالة الإنسانية.

وفي الختام، فإن النيجر يعترف مرة أخرى بحق الحكومة السورية في مكافحة مخاطر الجماعات الإرهابية، خاصة في ضوء محاولات هذه الجماعات الإجرامية استغلال الأزمة الصحية السائدة لإعادة تجميع صفوفها واستئناف الأعمال العدائية، كما يتضح من تزايد الهجمات في شمال غرب وجنوب شرق سورية.

المرفق 12

بيان القائم بأعمال الاتحاد الروسي، ديمتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

نشكر غير بيدرسن ومارك لوكوك على آخر إحاطة هذا العام بشأن الحالة في سورية.

سنحتفل بعد يومين من الآن، في 18 كانون الأول/ديسمبر، بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2254 (2015). فما هي النتائج التي حققناها للاحتفال بذلك الموعد؟ وما الذي فعله زملاؤنا الغربيون لتعزيز التسوية السياسية في سورية؟

ولنتذكر أن البلدان الغربية في عام 2015 كانت لا تزال تعلق آمالها على الإطاحة بالسلطات السورية الشرعية بالقوة، على أيدي قطاع الطرق والإرهابيين. فقد أمدتهم جهات خارجية بالمال والأسلحة والتدريب والدعم العسكري المباشر. وتعلموا كيفية شن حملات الدعاية الإعلامية وتصوير أشرطة الفيديو المفبركة وتغيير علامتهم التجارية. وتعرضت دمشق لفرض جزاءات تهدف إلى إضعاف قدرة الجيش السوري على صد التهديد الإرهابي على الرغم من أن الإرهاب هدد المنطقة بأسرها بوقوع كارثة. لقد سعوا بكل ما في الكلمة من معنى إلى تقطيع أوصال البلد.

وبناء على طلب من الحكومة السورية، انضمت روسيا إلى جهود مكافحة الإرهاب. وفي نهاية المطاف، دمرت بقايا الإرهاب الدولي في سورية. واليوم، لم يبق لدى الإرهابيين سوى معقل أخير في إدلب، ولا يزالون نشطين في الشمال الشرقي. ويشارك زملاؤنا الغربيون بنشاط في تغيير الإرهابيين لعلامتهم التجارية، وغالبا ما يحاولون تقديمهم كبديل سياسي حقيقي لسلطات الدولة السورية.

وقد شهد البلد احترام وقف إطلاق النار إلى حد كبير. وبفضل مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية، تسنى إنهاء الاشتباكات بين السوريين. ولذلك، وبدعم منا، تم الحفاظ على الدولة السورية وكياناتها، واستمرت في تقديم الخدمات للسكان حتى في حالة نزاع طويل الأمد.

وبمساهمة حاسمة من روسيا وتركيا وإيران كضامنين لمسار أستانا وعلى أساس قرار مؤتمر الحوار الوطني السوري لعام 2018 في سوتشي، أُنشئت اللجنة الدستورية. وهذا هو الشكل الوحيد لإجراء حوار يناقش فيه السوريون أنفسهم مستقبل بلدهم. ونرحب بعقد الجولة الرابعة للجنة الصياغة. وكما قال المبعوث الخاص، اعتمد السوريون نهجا بناء واتفقوا على إطار زمني وجدول أعمال للدورة الخامسة. وكان من الممكن أن يبدأ ذلك الحوار السياسي في حد ذاته قبل عام لولا التدخل المباشر من جانب عدد من الدول الغربية، الأمر الذي أظهر بوضوح أن التسوية السلمية في سورية ليست شيئاً يهمها. وأعضاء مجلس الأمن على علم تام بجميع تفاصيل تلك القصة.

وما الذي نراه اليوم فيما يتعلق بالدول الغربية؟ إنها لا تزال تنتهك أول حكم من أحكام القرار 2254 (2015) – أي احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وبعد المحاولة الفاشلة للإطاحة بحكومة أخرى غير مرغوب فيها بالقوة، انتقل زملاؤنا إلى أساليب الخنق المالي والاقتصادي. ومع ذلك، فمنذ اتخاذ القرار 2254 (2015)، تم بالفعل توسيع نطاق تلك الجزاءات. ولا يمكن للمرء أن يعتبر أن ذلك يساعد العملية السياسية.

والانتهاك الآخر للقرار 2254 (2015) هو احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لجزء من الأراضـــي السورية ومحاولة إجراء تجربة انفصالية أخرى قائمة على أساس العرق والدين في الشرق الأوسط.

كما تتحمل الولايات المتحدة المســؤولية المباشــرة عن تدهور البيئة من خلال نهب الموارد النفطية الوطنية الســورية وعن مشــاكل أخرى. فقد حدثت زيادة في الأمراض، بما في ذلك الســرطان، بين الســكان المقيمين في المناطق المنتجة للنفط.

كما نشهد تصاعداً في نشاط الإرهابيين القادمين من الخلايا النائمة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشـام. ويعاني العديد من السـوريين من أشـد الظروف اللاإنسـانية قساوة منذ سـنوات في مخيمي الهول والركبان، في شمال شرق وجنوبي سورية، على الترتيب. ولكن، بسبب موقف الولايات المتحدة، لا تزال تلك المشاكل دون حل. ويبدو أن زميلينا القائمين على الصياغة في الملف الإنساني نظرا للتضامن الأوروبي الأطلسي لا يولون أي اهتمام لتلك المعاناة الإنسانية.

وقد بذلت روسيا ولا تزال تبذل كل ما في وسعها لتعزيز التسوية السلمية في سورية. بيد أنها تواجه في كل خطوة تتخذها معارضـة من الغرب. وحتى مسألة الأسلحة الكيميائية – التي تحقق بشأنها نجاح فريد في إزالة المخزونات الكيميائية في سورية – حولها زملاؤنا إلى أداة لممارسة الضغط على السلطات الشرعية. وقد تأكد ذلك في جلســـة أخيرة لمجلس الأمن (انظر S/PV.8764) التي لم يتم الســـماح فيها للمدير العام السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالرد على أسئلة معينة.

إننا نحاول الحد من تسييس المسائل الإنسانية في سورية. وعلى الرغم من معارضة الدول الغربية، فإننا نســعى جاهدين لتحســين التعاون بين الأمم المتحدة ودمشــق حتى يحصــل جميع الســوريين على المساعدات الإنسانية، وذلك مرة أخرى وفقا للقرار 2254 (2015).

فالحياة في المناطق المحررة تعود إلى طبيعتها، مما يدفع المزيد من اللاجئين السـوريين إلى العودة إلى ديارهم. فوفقاً للمركز المصـــالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية الســورية، عاد أكثر من 000 860 شـخص إلى سـورية منذ أيلول/سـبتمبر 2015. ومن الواضـح أيضـاً أن 1,2 مليون سـوري آخر أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت دمشق، بمساعدة روسيا، مؤتمرا دوليا بشأن عودة اللاجئين. وعلى الرغم من المعارضـة القوية وأساليب التخويف من جانب زملائنا الغربيين، شارك في المؤتمر أكثر من 20 بلدا ومنظمة دولية، مما يؤكد أهمية تركيز المجتمع الدولي للجهود في هذا المجال.

وفي هذا الســياق، فإن مســألة تقديم المســاعدة الدولية لإعادة بناء البنية التحتية الســورية المدمرة مسـألة بالغة الأهمية. لقد اسـتمعنا مرارا إلى الموقف المتشـدد لزملائنا الغربيين في مجلس الأمن فيما يتعلق بشروط تقديم هذه المسـاعدة. وبالتحديد، يشـمل ذلك الموقف مطالبة السـلطات السـورية بإعادة تشـكيل هيكل الدولة في البلد ليتناسب مع قالب الجهات المانحة. وبعبارة أخرى، بدلا من تخفيف معاناة أشد فئات السكان ضـعفا – أي النسـاء والأطفال – فإنهم يفرضـون صـفقة سـياسـية على سـورية. واقترانا بذلك، يتزايد الضـغط الناجم عن الجزاءات.

وأود أن أتناول هذا الموضـوع بالتحديد بمزيد من التفصـيل. في 10 كانون الأول/ديسمبر، أصـدرت المقررة الخاصـة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسـان، السيدة دوهان،

مذكرة توجيهية لمكافحة الجزاءات خلال فترة وباء فيروس كورونا. وكانت تلك الوثيقة ثمرة عملية لتبادل الأفكار استغرقت يومين، وهي عملية أجرتها المقررة الخاصة دوهان في تشرين الأول/أكتوبر مع 24 منظمة إنسانية رئيسية. اسمحوا لي أن أقتبس بعض شواغل العاملين في المجال الإنساني بشأن الجزاءات:

”وتشكل الجزاءات الانفرادية العقبة الرئيسية أمام إيصال المعونة، بما في ذلك الأدوية والمعدات الطبية ومعدات الحماية الشخصية والأغذية وغيرها من السلع الأساسية. فالجزاءات الانفرادية متعددة الأوجه ومعقدة، وغير شفافة وغير منسقة. والإعفاءات لأغراض إنسانية غير فعالة وغير كفؤة وغير مناسبة“.

وأتساءل كيف سيرد زملائي الغربيون على حقيقة أن مساعيهم في مجال العقوبات تبدو غير أخلاقية تماما. أما عن محاولاتهم لشطب كل المشاكل السورية باعتبارها أوجه قصور من نظام الأسد؟ فهي غير مقنعة كلية.

ونود أن نؤكد أن الأفراد العسكريين الروس موجودون في سورية بناء على طلب الحكومة الشرعية، ويقدمون المساعدة الغذائية بشكل يومي تقريبا، ويشاركون في إعادة بناء البنية التحتية المدنية. وسيستمر هذا العمل.

وفي الختام، أود أن أثير مرة أخرى مسألة قافلة إنسانية عبر خطوط التماس من المقرر أن ترسل إلى إدلب. نحن نرى أنه من غير المقبول على الإطلاق عدم التوصل إلى حل لتلك المسألة. ونحن غير راضين عن الموقف السلبي للأمم المتحدة، والحديث المستهلك عن فيروس كورونا، والمفاوضات التي استمرت ثمانية أشهر للاتفاق على طرائق للقافلة. كما أن صمت أنصار الآلية العابرة للحدود وعدم إجراء مناقشة مناسبة مع القوى المسؤولة عن عرقلة القافلة أمر محير. وتبين التقارير عن الحالة الإنسانية في سورية بوضوح أن دمشق تتحمل مسؤوليتها عن إيصال المساعدات الإنسانية على أساس غير تمييزي عبر خطوط التماس إلى جميع أنحاء البلد. ما نوع المساعدة التي يشير إليها هنا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؟ قد لا يعجب البعض بذلك ويواصلون محاولة فرض شروط سياسية، لكن الحقائق تتحدث عن نفسها: لقد تغير الوضع في سورية ولن تعود أبداً إلى ماضيها الذي يعصف به الصراع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بجدية بالغة ما يلي: إن عدم إحراز تقدم في إنشاء عمليات تسليم إنسانية منتظمة لا لمرة واحدة عبر خطوط التماس إلى إدلب سيلحق ضررا غير مبرر بالآلية العابرة للحدود، التي تم تمديدها حتى عام 2021.

ورداً على ممثل ألمانيا، الذي أجريت معه قبل هذه الجلسة القليل من المناقشة بشأن الطريقة التي من المرجح أن يتصرف بها السفير هويسغن خلال هذه الجلسة. إلى حد أننا قمنا بالمراهنة عليها. لقد اعتقد بعض زملائي أن السفير هويسغن سيتلو فحسب بيانا باسم المشاركين في صياغة القرارات في مجال المساعدة الإنسانية. وقد اعتقدت خلاف ذلك، وهكذا فزت في الرهان؛ أشكر السيد هويسغن.

بشكل عام، أنا أتفق مع الكثير مما قاله. فقد قال إن مجلس الأمن خذل سورية وأن المعاناة الإنسانية هناك مستمرة. ونحن لا نجادل في ذلك. لقد خذل المجلس سورية بالفعل، والسبب في ذلك هو والدول الغربية – موقفها القائم على النفاق ومحاولاتها قول إن الأسود أبيض. كل ذلك مستمر فيما يتعلق بسورية، ولهذا السبب لا يزال الناس يعانون. ونحن نتفق تماما مع استنتاجاته وتشخيصه، ولكننا لا نتفق مع رؤيته لسبب حدوث ذلك. هذا كل ما في الأمر.

وأود أن أشير إلى أنه، كما يذكر باستمرار ”محاكمة كوبلنز“، فقد أصبح تقريبا أداته. أدرك أن من هم في قبضـــة بلده، والذين قد يســـتنبطون بياناتهم منه، يمكنهم قول الكثير مما يثير الاهتمام لأنهم يريدون إنقاذ أنفســهم. ولهذا الســبب، يجب تمحيص كل تلك الأهوال وكل الأدلة التي يشــير إليها – وهي مذهلة – للتأكد من صحتها فيما يخص مصادر هذه المعلومات. على الأقل، هذا ما نفعله عادة.

وهذه فرصـــة جيدة لإظهار أنه في ألمانيا، كما كان يقول، لا أحد يفلت من العقاب. هناك مجلة – على الرغم من أنني لا أعرف ما اذا كان يقرأ أي شـيء غير صـحيفة نيويورك تايمز – اسـمها دير شـبيغل. نقرأها من حين لآخر. وفي الآونة الأخيرة، نشـــرت تلك المجلة معلومات مثيرة لبالغ القلق تفيد بأن أحد قادة ”الخوذ البيضـاء“ سيئة السـمعة، خالد صـالح، قد نُقل إلى ألمانيا. ذلك الرجل إرهابي معروف جيدا؛ سـمعته لا تترك مجالا للشك. وهناك أدلة على انتمائه إلى النشاط المتطرف وقتل الأجانب. ولهذا السبب، فإن وزارة الداخلية الألمانية، كما نعلم، ظلت منذ فترة طويلة تعترض على دخول ذلك الرجل ألمانيا. لكن وزارة الخارجية أصــرت ولم يتم الســماح بمجرد دخوله ألمانيا؛ فقد تم نقله على متن طائرة حكوميّة كضـــيف من ضـــيوف ألمانيا. وبالمناســبة، فإن ذلك يذكرنا بشـــخص آخر مثير جداً للاهتمام تم نقله بالمثل مؤخرا إلى ألمانيا. قد يرغبون لأسباب سياسية في غض الطرف عن جرائم ذلك الرجل، ولكن ذلك لن ينجح. ونأمل أن يحققوا في جميع الفظائع التي ارتكبها هو وغيره من ذوي ”الخوذ البيض“، من دون أي معايير مزدوجة. وإلا فإن الوضع مستحيل ببساطة.

وأود أن أشكر السيد هويسغن مرة أخرى: لقد جعل جلسة اليوم آخر أعماله، إرثه. سنتذكره وسنفتقده شــخصــياً. لقد عرف الجميع طريقة مشــاركته في المناقشــة وطرح الأســئلة على مقدمي الإحاطات في كل مناســبة، باســتثناء حالة المدير العام أرياس، عندما أكد العكس – بدعوى أن طرح أســئلة على مقدم إحاطة ليس ممارســة معتادة. وســنتذكره أيضــا كرجل يشــك في كل أمر روج لازدواجية المعايير في مجلس الأمن وشخص يقرأ بانتظام صحيفة نيويورك تايمز ويحاول استخلاص النتائج استنادا إلى محتويات تلك الصحيفة، التي أضعها غالبا في سلة القمامة. ومن هذا المنطلق، سنفتقده بالتأكيد.

وفي الختام، لا بد لي من القول إن العديد من زملائنا في الأمم المتحدة تلقوا أنباء مفادها أن ألمانيا ســتكون عضــوا غير دائم في المجلس بترقب كبير. غير أنه بفضــل الممثل الدائم، أصــبحوا يتســاءلون على نطاق واسع عما إذا كان المجلس في حاجة حقا إلى هذا القدر من الاختلاف في الرأي والانقسام والانفعالات الســلبية. لذلك، أفهم من اتصـــالاتي هنا أن عدد الذين رحبوا بعضـــوية ألمانيا في المجلس قد انخفض على ما يبدو انخفاضا كبيرا. وأعتقد أن ذلك يضع نهاية أكيدة لوجودهم هنا، وبالتالي أتمنى له كل التوفيق.

المرفق 13

بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برينس

أشـــكر وكيـل الأمين العـام لوكوك والمبعوث الخـاص بيـدرســـن على إحـاطتيهمـا الزاخرتين بالمعلومات كالمعتاد.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في سورية، التي تفاقمت بسبب العنف المتقطع، والانكماش الاجتماعي والاقتصـادي الحاد، والتحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا وبداية أشهر الشتاء القاسية.

ولذلك، فإن المساعدات الإنسانية من خلال الآلية العابرة للحدود لا تزال تشكل شريان حياة حيوي لملايين الســوريين، الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وعدم إمكانية الحصـــول على الرعاية الصـــحية والسلع الأساسية. وفي حين أن الآلية تنقذ الحياة بلا شك، فإنها لا تكفي بمفردها لسد الثغرات الكبيرة القائمة. ولهذا الســـبب، يجب تعزيز الآلية من خلال توســـيع نطاق جميع الطرائق المتاحة واســـتخدامها لمعالجة التحديات التي تواجه الوصـول، وضـمان تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل آمن ومستدام وبدون عوائق، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية.

وحتى الاسـتجابة الإنسـانية المثلى لا يمكنها تحمل آثار النزاع المسـتمر. وتعوق الأعمال العدائية بشـدة إيصـال المسـاعدات الإنسـانية وتدمر البنى التحتية التي لا غنى عنها لبقاء السـكان المدنيين، وهي تصـيب المدنيين بجراح وتقتلهم. وفي هذا السـياق، نكرر دعوة المبعوث الخاص إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد، ونناشـد كذلك أطراف النزاع ممارسـة أقصـى درجات ضـبط النفس والاحترام الكامل لوقف إطلاق النار في الشمال الغربي.

وندرك التهديد الذي تشكله الكيانات الإرهابية التي أدرجها مجلس الأمن في لوائحه على أمن سورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية. غير أننا نذكّر الأطراف بأن مكافحة الإرهاب والأنشطة العسكرية الأخرى يجب أن تمتثل للقانون الدولي، ولا سيما المبادئ الأساسية للنزاع المسلح.

وفي محاولة لمساعدة الاقتصاد السوري الذي يتدهور بسرعة، نكرر مرة أخرى مناشدتنا برفع جميع التدابير القسـرية الأحادية الجانب المفروضــة على البلد. فتلك التدابير تثقل كاهل اقتصــاد يعاني تحت وطأة التضخم المفرط وتقوض قدرة البلد على الاستجابة للشواغل الإنسانية المتزايدة.

ولا تزال هناك حاجة إلى حل مستدام للقضـايا المحيطة بمحطة مياه علوك. فالانقطاعات المستمرة تترك الآلاف دون إمداداتها الحيوية، بما في ذلك العديد من العائشـــين في مخيم الهول المثقل بالأعباء والمكتظ. ونناشـــد جميع الأطراف أن تعمل معاً لكفالة التدفق المســـتدام للمعونة إلى المدنيين المحتاجين، لا سيما في ضوء الجائحة.

ويجب علينا أيضـاً أن نعالج مسـألة حصـول الأطفال على التعليم التي تبعث على القلق المتزايد. ففي حين أعاقت الجائحة ذلك الحق الأسـاسـي من حقوق الإنسـان، ينبغي بذل الجهود لتيسـير التعلم بقدر ما يكون ذلك ممكناً بأمان.

وبالإضافة إلى ذلك، نكرر نداءنا للمجتمع الدولي للمساهمة في إعادة إعمار سورية. إن استعادة البنى التحتية للبلد لا تساعد فحسب على تهيئة الظروف اللازمة لعودة النازحين واللاجئين عودة آمنة وطوعية وكريمة ومستنيرة جيداً، بل تساعد أيضاً على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية العامة.

ولا يمكننا مناقشة الوضع الإنساني في سورية بصورة منعزلة، حيث أنه متشابك بشكل وثيق مع الوضع السياسي في البلد. ويؤدي عدم إحراز التقدم على أحد المسارين إلى الركود والتدهور على المسار الآخر، ومن الضروري بالتالي مناقشة كلا المسارين باستخدام نهج كلي وعملي.

وبالتالي، يسرنا أن ننوه بالتقدم المحرز خلال الجولة الرابعة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية التي اختتمت مؤخراً، ونرحب بالاتفاق على جدول الأعمال وموعد الجولة الخامسة. ولا تزال اللجنة عنصراً هاماً يُعوَّل عليه في العملية السياسية الأوسع نطاقاً، وما زلنا نحث جميع الأطراف على التفاوض بحسن نية لصالح جميع السوريين. كما أننا نثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص في هذا الصدد ونؤيدها.

وتشكل معالجة المسائل المعلقة المتعلقة بالمحتجزين والمفقودين على وجه السرعة خطوة هامة أخرى في العملية السياسية الأوسع نطاقاً. إن اتخاذ إجراءات مُجدية بشأن تلك المسائل أمر حاسم لبناء الثقة والمصالحة الوطنية، ويجب إعطاؤها الأولوية التي تستحقها.

ويجب أن تضع المناقشات المتعلقة بسورية الشعب السوري في المقدمة. ولذلك يجب تنحية الخلافات الجيوسياسية جانباً لصالح الجهود العملية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. إن على المجتمع الدولي واجب تقديم كل الدعم اللازم لسورية في السعي لتحقيق هذا الهدف.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماثيوز ماتجيلا

أود أن أبدأ بتوجيه الشـــكر إلى المبعوث الخاص غير بيدرســـن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما.

ونود أن ندلي بالنقاط الأربع التالية: أولاً، بشأن الحالة السياسية؛ ثانياً، بشأن الحالة الأمنية؛ ثالثاً، بشأن الحالة الإنسانية؛ ورابعاً، بشأن طريق المضي قدماً.

أولاً، فيما يتعلق بالحالة السياسية في سورية، أهنئ أعضـاء الهيئة المصـغرة للجنة الدستورية على الاختتام الناجح للجولة الرابعة من المحادثات في جنيف. وبالإضـــافة إلى ذلك، ترحب جنوب أفريقيا باتفاق اللجنة على موعد وجدول أعمال الجولة الخامسة من المناقشات.

ومن خلال تجربة جنوب أفريقيا الخاصـــة في إجراء عملية دســـتورية، نفهم أن التقدم يتطلب حلاً وسطاً، وكثيراً ما يتحقق الحل الوسط بمناقشة الخلافات لإيجاد قواسم مشتركة ضمن المواقف والآراء. كما أن بناء الثقة والاطمئنان جزء لا يتجزأ من تلك العملية، بما في ذلك من خلال إطلاق ســـراح المحتجزين والســـجناء الســـياســـيين، ولا ســـيما النســـاء والأطفال والمســـنين، وذلك كتعبير عن حســـن النية ودعماً للعملية السياسية.

ونعلم أن هذه ليست عملية سـهلة، وينبغي ألا تكون كذلك عندما تكون حياة الملايين على المحك. وكما قلنا من قبل، لا يمكن التوصل إلى حل سلمي طويل الأجل في سورية إلا من خلال حوار شامل بقيادة سورية يجسد إرادة الشعب السوري. وهذا هو دور اللجنة الدستورية: كفالة النظر في الآراء المتنوعة والمختلفة لجميع السوريين ومناقشتها في إطار الجهود الرامية إلى صياغة دستور سوري جديد. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة البناء على ذلك الزخم والتعاون بطريقة بناءة نحو التوصل إلى حل سياسي دائم.

وأود أن أُشير إلى النقطة الثانية لدي بشأن الحالة الأمنية. لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء استمرار مستويات الأعمال العدائية في المناطق الشمالية من سورية. ويسهم استمرار وجود القوات المسلحة الأجنبية في زيادة التوترات والأعمال العدائية ويجب أن ينتهي، بما في ذلك التدخل الخارجي ولا ســـيما من حيث الدعم المقدم إلى تلك الجماعات المسلحة. ومع ذلك فإننا نشـعر بالتشـجيع، كما أبرز السـيد بيدرسـن، لكون الهدوء النسبي يسود جميع أنحاء سورية، مع عدم حدوث أي تغير في خط المواجهة.

وفي حين أن للدول الحق السيادي في التصدي لخطر الإرهاب في بلدانها، فإن أي أنشطة لمكافحة الإرهاب يجب أن تتم وفقاً للالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنســـان والقانون الدولي الإنســـاني. ولا يمكن إحراز تقدم حقيقي في العملية السياسية إذا ظل المدنيون في خطر واستمر العنف.

وفيما يخص نقطتي الثالثة، المتعلقة بالحالة الإنســـانية، فإني أود أن أعرب عن قلق جنوب أفريقيا الشديد إزاء الحالة الإنسانية في سورية. لقد أدى ما يقرب من عقد من الحرب إلى زج السوريين في دوامة من اليأس والعوز لا تزال تزداد سـوءاً، وهم يواجهون الآن مسـتويات غير مسـبوقة من الجوع، مما يترك ملايين الناس عرضــة للخطر الشـديد. وقد تفاقم ذلك بسـبب تفشـي جائحة مرض فيروس كورونا. ولا يزال الفيروس ينتشـــر، مع محدودية القدرة على إجراء الاختبارات ودرجة عالية من انتقال العدوى في المجتمعات المحلية، مما يشير إلى أن العدد الفعلي للحالات قد يتجاوز بكثير العدد الرسمي.

وبالاقتران مع ذلك لا تزال الحالة الاقتصـــادية آخذة في التدهور، مما يتطلب من الأمم المتحدة ووكالاتها وشـركائها تقديم المزيد من المسـاعدة الإنسـانية للاسـتجابة للأعداد المتزايدة من المحتاجين. ومن دواعي القلق البالغ التقارير التي تفيد بتزايد انعدام الأمن الغذائي وعدم كفاية اســتهلاك الأغذية في الأســر الســورية، لا ســيما بالنظر إلى اقتراب فصــل الشــتاء، الذي يجلب تحديات إضــافية في الاســتجابة للحالة الإنسانية.

وفي هذا الصـــدد، أدى فرض عقوبات اقتصـــادية من جانب واحد إلى تفاقم الحالة الاقتصـــادية والإنسـانية المتردية في سـورية. وتكرر جنوب أفريقيا طلبها إلى الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية بإدراج الأثر المباشـر وغير المباشـر للجزاءات الأحادية الجانب على الحالة الإنسـانية في سورية. ولذلك ندعو إلى رفع أو تخفيف الجزاءات خلال هذا الوقت العصيب على الشعب السوري، الذي هو الضحية النهائية لتلك التدابير.

لذلك السـبب يكتسـي تجديد آلية المسـاعدة الإنسـانية عبر الحدود بالغ الأهمية. وفي هذا الصـدد، لا يزال من الضـروري أن تبذل الأمم المتحدة وشـركاؤها في المجال الإنسـاني كل جهد ممكن لضـمان تقديم هذه المسـاعدة. وبالإضـافة إلى ذلك، تكرر جنوب أفريقيا الدعوة إلى إيصـال المعونة الإنسـانية والمسـاعدات بشـكل آمن ونزيه ومن دون عوائق إلى جميع من يحتاجون إليها، تمشـيا مع أحكام القانون الدولي الإنسـاني وباســـتخدام جميع الأســـاليب المتاحة لإيصـــال المعونة، بما في ذلك المســـاعدة عبر الحدود وعبر خطوط التماس.

ونشـيد بتعاون الأمم المتحدة ووكالاتها والحكومة السـورية في تقديم المسـاعدة الإنسـانية. وينبغي زيادة هذا التعاون لضـــمان تكثيف مســـتويات المعونة الإنســـانية عبر خطوط التماس في ســـياق تقديم المساعدة الإنسانية.

وفيما يتعلق بالنقطة الرابعة والأخيرة، سـأسـلط الضـوء على وجهة نظر جنوب أفريقيا بشـأن مسـار العمل مستقبلا. بينما تختتم جنوب أفريقيا آخر جلسـة لها بشـأن الحالة في سورية بصـفتها عضـوا غير دائم في المجلس، فإننا نؤكد من جديد أن النزاع لا يمكن أن يُحل إلا عن طريق التفاوض والحوار والتنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). وفي هذا الصـدد، ندعو جميع الأطراف إلى وضـع الشـعب السـوري في المقام الأول ووقف جميع أعمال العنف والأعمال العدائية والالتزام الكامل بالعملية الســياســية والبدء في البناء من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار على المدى الطويل لجميع السوريين.

في الختام، تتفق جنوب أفريقيا مع الســيد بيدرســن وتؤيد آراءه بأن مجلس الأمن والمجتمع الدولي ينبغي أن يتفقا على طريق للمضي قدما في سورية فيما نبدأ في عام 2021 العقد الثاني من الأزمة السورية، وذلك من خلال الاسـتفادة من الهدوء النسـبي في جميع أنحاء سـورية ومن عمل اللجنة الدسـتورية وجدول أعمالها المتفق عليه والاجتماعات المقررة لها.

لقد بدأت الرحلة نحو سورية مفعمة بالأمل. فالسوريون يتحدثون. والسوريون يستمعون. والسوريون يناقشـون مسـتقبلهم. فلنأمل أن نرى قريبا السـوريين يجلسـون حول نفس الطاولة في نفس الغرفة في أحيان كثيرة. ولنقم بدورنا وندعمهم في تحقيق السلام والازدهار على المدى الطويل خلال عام 2021 وما بعده.

المرفق 15

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ لوكوك والمبعوث الخاص إلى سورية بيدرسن على إحاطتيهما.

ترحّب تونس باستعادة نسق أعمال اللجنة الدستورية من خلال عقد الجولة الرابعة بداية هذا الشهر في جنيف والاتفاق على عقد الجولة الخامسة من المباحثات في 25 كانون الثاني/يناير 2021 والتي ستتناول المبادئ الدستورية.

ونتطلّع إلى أن تسهم الجولة القادمة في ترسيخ وتيرة مستدامة لأشغال اللجنة وهيئتها المصغّرة وفي إرساء مرتكزات الإصلاح الدستوري. وفي هذا الإطار، فإنّنا نحثّ الأطراف السّورية على الانخراط البنّاء في هذا المسار والتحلّي بالمرونة والبحث عن القواسم المشتركة لتيسير إيجاد أرضية صلبة وتوافقية لمحتوى الدستور.

ونؤكد مجدّدا أهمّية أن تواكب أعمال اللجنة في جنيف تدابير لبناء الثقة من أجل تعزيز المسار السّياسي الموسّع، وصولا إلى تنظيم انتخابات حرّة ونزيهة بإشراف الأمم المتّحدة وفقا للقرار 2254 (2015) وبما يلبّي التطلّعات المشروعة للشعب السوري الشقيق.

لا تزال الأوضاع الإنسانية في سورية تبعث على الانشغال لا سيّما مع حلول فصل الشتاء وفي ضوء توقّعات الأمم المتّحدة بارتفاع أعداد المحتاجين للمعونة الإنسانية خلال السنة القادمة لتبلغ 13 مليون سوري. ويساورنا القلق إزاء تواصل تردّي الأمن الغذائي والمائي للسوريين وهو ما من شأنه مفاقمة مخاطر الهشاشة والخصاصة وعودة النزاع، إلى جانب عرقلة جهود الحدّ من انتشار وباء كوفيد-19 وتطويق تأثيراته.

كما أن تواصل حالة عدم الاستقرار وتزايد منسوب التوتّر والعنف شمال وجنوب سورية واستمرار التهديد الجدّي الذي تمثّله التنظيمات الإرهابية على الأمن والاستقرار، كلّها عوامل لا تسهم في توفير الظروف الموضوعية لتحسين الوضع الإنساني وخلق البيئة الآمنة والمحايدة الضرورية لدفع المسار السياسي.

ونجدّد التأكيد على ضرورة العمل على استعادة الهدوء من خلال إرساء وقف مستدام لإطلاق النار في كافة أرجاء سورية وفقا لنداء الأمين العام ومبعوثه الخاص وتفعيلا للقرار 2532 (2020). كما نؤكّد على أهمية التزام كافة الأطراف بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والعمل على ضمان حماية المدنيين والمنشآت المدنية والطبية والعاملين في الحقل الطبي والإنساني.

ونشدّد على ضرورة استمرار الجهود لتقديم المساعدات المبدئية المنقذة للأرواح في كافة أرجاء سورية وتوسيع نطاقها باستخدام مختلف طرق النفاذ المتاحة من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة ومعالجة مكامن الضعف والهشاشة المتفاقمة جراء تردّي الوضع الاقتصادي وتفشي جائحة كوفيد-19.

ونؤكّد مجددا على ضرورة ضمان كافة الأطراف لإيصال المساعدات الآمن والسريع وغير المعرقل ومن دون تمييز لمحتاجيها والعمل على معالجة نهائية لمشكل انقطاع المياه شمال شرقي سورية الذي طال أمده وتفاقمت تأثيراته.

كما سيكون من المجدي تعزيز عمليات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة وشركائها في سورية لتشمل مجالات تعهّد المستشفيات والمدارس والطرقات المتضرّرة وإمدادات المياه والكهرباء والصرف الصحي وتوفير سبل العيش الكريم للفئات المتضرّرة والأكثر هشاشة لتحسين الاستجابة الإنسانية الشاملة للأزمة.

في الختام، نجدّد موقفنا الثابت بأنّه لا حلّ عسكريا في سورية. الحلّ الوحيد يكمن في التسوية السياسية وفقا للقرار 2254 (2015) بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة بما ينهي المعاناة الإنسانية للسوريين ويعالج الجذور العميقة للأزمة ويحفظ سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية ويعيد السلم والاستقرار إلى سورية والمنطقة.

المرفق 16

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته اليوم وعلى جهوده المستمرة لتيسير التوصل إلى حل مستدام للنزاع من خلال التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). ويحظى المبعوث الخاص بدعم المملكة المتحدة الكامل. ونحيط علماً بدورة اللجنة الدستورية. إن أي اجتماع تيسره الأمم المتحدة يتيح فرصة هامة للحوار وبناء الثقة بين الطرفين.

غير أنه بعد مرور خمس سنوات تقريبا على اتخاذ القرار 2254 (2015)، وبعد أربع دورات للجنة، آن الأوان للبدء في تناول جوهر الدستور الجديد وصياغته. ونحث الطرفين على العمل بشكل بناء بشأن المسائل الموضوعية خلال الدورة المقبلة، في كانون الثاني/يناير. فمن دون دستور جديد، لا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها جميع السوريين، بمن فيهم أفراد الشتات، على النحو المتوخى في القرار 2254 (2015). وسيترتب على إجراء انتخابات لا تفي بتلك المتطلبات حرمان ملايين السوريين من فرصة المشاركة في تقرير مستقبل سورية والمشاركة في امتلاك زمام العملية السياسية على النحو الذي أيده مجلس الأمن.

وفضلا عن اللجنة الدستورية، يلزم إحراز تقدم مواز بشأن الجوانب الأخرى للقرار 2254 (2015). ونرحب بعمل المبعوث الخاص مع المرأة السورية والمجتمع المدني. وقد أدت اتفاقات وقف إطلاق النار في الشمال الغربي والشمال الشرقي إلى تفادي المستويات المدمرة للعنف التي شهدناها في مثل هذا الوقت من العام الماضي. ولكن أعمال العنف والأعمال العدائية لا تزال مستمرة، مما يتسبب في وفيات لا داعي لها في صفوف المدنيين وغيرهم، بمن فيهم الجنود الأتراك. وتقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية ضمان احترام وقف إطلاق النار. وينبغي تنسيق جهود مكافحة الإرهاب وتوجيهها، وينبغي مواصلة بذلها وفقا للقانون الدولي، على النحو المبين في الفقرة 13 من القرار 2254 (2015). وكما أكد المبعوث الخاص، فإن أي عودة للاجئين إلى سورية ينبغي أن تكون أيضاً وفقاً للقانون الدولي وأن تكون آمنة وكريمة وطوعية. وإن كان النظام السوري يريد عودة اللاجئين، فسيتعين عليه إقناعهم بأنهم لن يعودوا إلى الوضع الراهن الذي أدى إلى هذا النزاع وأدامه. وإذا غيّر النظام سلوكه وانخرط بصدق في العملية السياسية، فإن ذلك سيفتح الباب أمام الحل الكامل للنزاع.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته. كما أن القرار 2254 (2015) يشير بوضوح إلى أهمية إيصال المساعدات الإنسانية في سورية من دون قيود.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أظهرت ”لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2021“ الصادرة عن الأمم المتحدة أن 13 مليون سوري يحتاجون الآن إلى المساعدة الإنسانية. وكما سمعنا، فإن هذا العدد يمثل قرابة 75 في المائة من السكان السوريين، وزيادة قدرها قرابة مليوني شخص خلال العام الماضي. وحذر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أن أزمة الحماية لا تزال قائمة، حيث تنشأ احتياجات عن الأعمال العدائية والتلوث واسع الانتشار بالمتفجرات الخطرة والصدمات النفسية والعنف الجنساني وتشتت شمل الأسر، وذلك من بين أمور أخرى.

ومع إحكام فصل الشتاء لقبضته، كما سمعنا من السيد لوكوك، هناك ثغرات مستمرة في إيصال المعونة. ويستمر انتشار مرض فيروس كورونا ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يجعل الحياة بائسة. وكما تشير "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2021"، فإن المزيد والمزيد من الأسر تُضطر لتقديم تضحيات غير مقبولة للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك عدم تناول بعض الوجبات والاستدانة بمستويات لا يمكن تحملها والسفر إلى المناطق التي تكون فيها المساعدة مضمونة بدرجة أكبر، وذلك في ظروف برد شديد تتجمد معه الأطراف.

ومن الواضح أن الوصول بشكل كفء وفعال عبر الحدود وعبر خطوط التماس ضروري لتلبية احتياجات هؤلاء السوريين البالغ عددهم 13 مليون سوري. وكما قال منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في مناسبات متعددة، فإن الوصول عبر الحدود عنصر أساسي في الاستجابة الإنسانية. ومع فقدان ثلاثة معابر حدودية على مدار عام 2020، تعمل المنظومة بقدرة متدنية إلى حد كبير. ولم تكن المساعدات التي تدخل عبر باب الهوى أكثر أهمية قط مما هي عليه الآن.

ولذلك، يساورنا القلق لرؤية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يفيد في كانون الأول/ديسمبر بأن أعمال العنف قد أخَّرَت إيصال المعونة إلى 000 12 شخص في الشمال الغربي وحالت دون التوصل إلى اتفاق بشأن إيصال المساعدات عبر خطوط التماس هناك. كما منع النظام وصول شريك في تقديم المساعدات الإنسانية حاول إيصال الغذاء إلى 000 220 شخص في الشمال الشرقي. وفي حين أن هذا التعليق قد رُفع في هذا الشهر، فإنه ما كان ينبغي أن يستلزم الأمر تدخلات رفيعة المستوى للسماح للعاملين في المجال الإنساني بتوصيل الأغذية إلى المحتاجين من دون خوف من الإصابة أو الأذى. ويتعين على النظام أن يعترف بحجم الأزمة وشدتها وأن يسمح للعاملين في المجال الإنساني بالقيام بعملهم الحيوي. وأي عائق غير مقبول.

وفيما يتعلق بملاحظات زميلي الروسي في وقت سابق (المرفق 12)، فقد دأبت روسيا وسورية على تقديم تفسيرات للنزاع لا تدعمها التقارير المستقلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالجزاءات، أشير إلى بياننا في الاجتماع السياسي المعقود في 19 آب/أغسطس (S/2020/823، المرفق الثالث عشر). والطريق إلى رفع هذه الجزاءات واضح. وبدلا من تدخل النظام في المعونة وقصفه للمدارس والمستشفيات واحتجازه لأبناء شعبه وتعذيبهم، يجب عليه أن يستجيب لنداءات أبناء شعبه وأن يتواصل بجدية مع المبعوث الخاص بيدرسن وأن يشارك مشاركة جدية في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى نهاية سلمية للنزاع.

أخيرا، وقبل خروج ألمانيا وبلجيكا المشاركتين في صياغة الوثائق المتعلقة بالشأن الإنساني من المجلس، أود أن أشكرهما على جهودهما الدؤوبة فيما يتعلق بسورية وعلى عقد مناقشات عندما تصاعدت أعمال العنف وعلى محاولتهما التوصل إلى قرار لوقف إطلاق النار بشأن إدلب وعلى تأمين بعض الفرص الحيوية على الأقل لإيصال المساعدات إلى شمال سورية عبر الحدود. وبينما نتطلع إلى عام 2021، ينبغي أن نظل حازمين في جهودنا الجماعية لحل الأزمة في سورية، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

المرفق 17

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على معلوماتهما المستكملة المهمة. ونقدر جهودهما خلال هذا العام في محاولة لإنهاء المعاناة اليومية للشعب السوري.

مع اقتراب عام 2020 من نهايته، لا يوجد الكثير الذي يمكن الاحتفال به في سورية، في مقابل الكثير مما يمكن الحداد عليه. ويحتاج أكثر من 9 ملايين سوري إلى مساعدات غذائية، وهو أكبر عدد منذ اندلاع النزاع قبل نحو عقد من الزمن. ويجب ألا ننسى أن روسيا والصين هما من أجبرتا مجلس الأمن على خفض إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى النصف في خضم جائحة عالمية. وأدى استخدام نظام الأسد للبراميل المتفجرة والغارات الجوية والقصف في شمال غرب سورية والاعتقال التعسفي والتعذيب إلى قتل وجرح آلاف المدنيين السوريين. وقد جرى إضعاف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولكنه لا يزال يشكل تهديداً.

ويواصل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) انتشاره على نحو جامح، ولا سيما بين أولئك الذين شردهم العنف الذي يرتكبه النظام. ومن المحزن أن يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2254 (2015) حيث مرت خمس سنوات ولم يتم إحراز سوى القليل من التقدم الحقيقي باتجاه التوصل إلى حل سياسي ينهي النزاع ويرسي الأساس لمستقبل مستدام وسلمي.

وعلى الرغم من هذا الواقع الكئيب، يسعى نظام الأسد والأطراف التي تساعده إلى إقناع المجلس بأن الحالة في تحسن. ومن سوء حظ الشعب السوري، فإن ذلك بعيد كل البعد عن الحقيقة. وقد سبق أن قلنا في مرات عديدة، وسنقول ذلك مرة أخرى، أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. وحتى لو تم إسكات دوي المدافع، فإن الجروح الاجتماعية والسياسية الناجمة عن هذه القصة المروعة التي دامت عقداً من الزمان ستتفاقم.

ويتجلى الطريق الوحيد للمضي قدما نحو تحقيق السلام والاستقرار في سورية في أن يدعم نظام الأسد خريطة الطريق السياسية المحددة في القرار 2254 (2015). وستواصل الولايات المتحدة معارضتها لأية محاولات من جانب نظام الأسد وحلفائه للالتفاف على القرار 2254 (2015).

ونحيط علماً بانعقاد الجولة الرابعة للجنة الدستورية في وقت سابق من هذا الشهر ونرحب بخطط المبعوث الخاص لعقد جولة خامسة في كانون الثاني/يناير. ولكن يجب على نظام الأسد أن يشارك مشاركة ذات مغزى في العملية وأن يتوقف عن وضع حواجز جديدة. ونحث نظام الأسد وروسيا على ضمان أن تحقق جولة كانون الثاني/يناير تقدما فوريا نحو صياغة دستور سوري جديد. ونؤكد على سلطة المبعوث الخاص بيدرسن في اتخاذ التدابير التي يراها مناسبة لتيسير جهود الأطراف للبدء في العمل على وضع الدستور الجديد نفسه.

ومن الواضح بشكل متزايد أن نظام الأسد يؤخر عمل اللجنة لكسب الوقت في الوقت الذي يستعد فيه لإجراء انتخابات رئاسية صورية في عام 2021 والتنصل من العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ولن تعترف الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بشرعية الانتخابات السورية إذا لم تكن متوافقة مع

القرار 2254 (2015). ولن يسمح المجتمع الدولي لنظام الأسد بفرض انتصار عسكري على الشعب السوري من خلال انتخابات رئاسية غير شرعية ومن دون إصلاحات سياسية.

وبينما تجري عملية اللجنة الدستورية، يجب على الأمم المتحدة والمجلس أيضا مضاعفة بذل الجهود لإحراز تقدم بشأن العناصر الأخرى للقرار 2254 (2015). وتؤيد الولايات المتحدة دعوة المبعوث الخاص إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، ندعو المبعوث الخاص والأمم المتحدة إلى الضغط على نظام الأسد من أجل الإفراج الفوري عن الأشخاص المحتجزين حجزا تعسفيا وإلى أن يزود النظام أسر أكثر من 000 100 من المفقودين السوريين بمعلومات عن مكان وجود أحبائهم.

وفي العام الجديد، يحتاج الشعب السوري إلى رؤية العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة تحقق نتائج ملموسة لتنفيذ القرار 2254 (2015). ومن دون ذلك، لن يعود ملايين السوريين من اللاجئين والنازحين إلى سورية؛ وستمتنع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي عن تقديم تمويل لإعادة الإعمار والتنمية للنظام، تمشيا مع مبادئ الأمم المتحدة ومعاييرها؛ وستواصل الولايات المتحدة فرض جزاءات على النظام ومؤيديه لعرقلتهم التطلعات المشروعة للشعب السوري إلى حل سياسي.

ويتجلى أحد العناصر الأساسية لتحقيق السلام الدائم في تعزيز مساءلة أولئك الذين ارتكبوا فظائع في سورية. ونعرب عن تأييدنا القوي للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 باعتبارها وسيلة لجمع الأدلة على الفظائع التي ارتكبها نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية، مما سيمهد الطريق للتوصل إلى حل سياسي مشروع. وينبغي أن تمول الجمعية العامة الآلية الدولية تمويلا كاملا وينبغي ألا تتعرض الآلية للهجوم من قبل الدول الأعضاء التي يمكن أن تخضع للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها ضد الشعب السوري.

وبالانتقال إلى الحالة الإنسانية، فإن الممارسة الأخيرة المتمثلة في الجمع بين الاجتماعات الشهرية للمجلس بشأن الحالتين السياسية والإنسانية ممارسة قصيرة النظر وتوجه إشارة خطيرة إلى الشعب السوري بأن المجلس لا يهتم ولن يعمل على تخفيف معاناته.

فهذه المناورة التكتيكية، التي نسقها الاتحاد الروسي وتبعها أنصاره، تحمي بشار الأسد. فالاجتماعات المشتركة تزيد من تسييس مناقشات المجلس بشأن سورية ولا تترك فرصة تذكر لمعالجة الحالة الإنسانية المتدهورة في سورية. ومستقبلا، تدعم الولايات المتحدة عقد جلسات إحاطة شهرية منفصلة لضمان استمرار تركيز المجلس على احتياجات الشعب السوري، لا على ما يخدم خطاب موسكو ودمشق السياسي على أفضل نحو.

كما تتسبب السياسات الاقتصادية الفاشلة لنظام الأسد في زيادة عدد الضحايا في صفوف الشعب السوري. إن عقود من الفساد وسوء الإدارة، إلى جانب سنوات من شن الحرب على الشعب السوري، هي المسؤولة عن الظروف الاقتصادية المدمرة.

وقد فرضت الولايات المتحدة جزاءات مع إعفاءات قوية لأغراض إنسانية. أكرر - هناك إعفاءات لأغراض إنسانية مصممة لمعالجة أي شواغل. وتعزز تلك الجزاءات المساءلة عن أعمال العنف والتدمير التي يقوم بها نظام الأسد، والتي قتلت مئات الآلاف من المدنيين. وستواصل الولايات المتحدة ممارسة ضغط اقتصادي على الذين يسرقون من الشعب السوري سبل عيشه من خلال الفساد والترهيب والعنف.

ونشيد ببلجيكا وألمانيا على قيادتهما المستندة إلى المبادئ على مدى العامين الماضيين بوصفهما مشاركتين في الصياغة بشأن الملف الإنساني. فقد عملنا بلا كلل لإبقاء المجلس مركزا على مسؤوليته الأساسية – المساعدة على ضمان وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى السوريين المحتاجين. إن الولايات المتحدة مصممة على أن ترى المجلس يجدد آلية المساعدات الإنسانية العابرة للحدود الحيوية، التي تدعم ملايين السوريين اليائسين، في العام المقبل. إن إعادة تفويض القرار 2533 (2020) ضروري لإبقاء المدنيين على قيد الحياة. ولذلك يجب أن يظل باب الهوا عاملا.

ومع ذلك، من الواضح أن نقطة عبور واحدة غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة، كما يتضح من النقص الحالي في الإمدادات الحيوية وطول أوقات التسليم وارتفاع التكلفة. فلا يزال شمال شرق سورية، في خضم جائحة، يواجه نقصا حادا في المعدات الطبية بسبب إغلاق معبر اليعربية قبل عام تقريبا. فينبغي إعادة فتح اليعربية ويجب السماح للأمم المتحدة بالوصول الكامل ومن دون عوائق إلى سورية حتى تتسنى تلبية الاحتياجات الإنسانية لكل سوري.

كما يستدعي الحصار الإنساني الذي يفرضه النظام على مخيم ركبان اهتمام المجلس. فقد مر 15 شهرا منذ أن سمح نظام الأسد بآخر عملية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مخيم ركبان، وظل سكان المخيم محرومين من المساعدات الطبية كل هذه الفترة. ونطالب نظام الأسد وروسيا بإتاحة إمكانية الوصول إلى المخيم من دون عوائق، بما في ذلك قوافل إيصال المساعدات الإنسانية. ولا يمكن لذلك النوع من تسييس المعونة واستخدامها كسلاح أن يستمر من دون غضب من المجلس.

لقد دمر النظام السوري على مدى السنوات العشر الماضية الكثير من البنية التحتية الصحية في البلد وقتل العاملين في مجال الرعاية الصحية وعرقل قدرة المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة على طلب العلاج الطبي. وأدى ذلك إلى نظام للرعاية الصحية غير قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية حتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19.

ومع تفشي كوفيد-19 الآن في جميع أنحاء البلد، يعطي النظام الأولوية للرعاية الصحية في المناطق الموالية، تاركا مناطق مثل درعا، حيث بدأت الانتفاضة السورية، تعاني نقصا في المهنيين الطبيين والإمدادات الطبية ووصول ضئيل جدا للمساعدات الإنسانية. وقد سمحت هذه الجائحة للنظام بمواصلة تكتيكات الحصار اللاإنسانية لكسر معنويات الشعب السوري. إننا ندعو النظام السوري إلى تقديم الخدمات الطبية بشكل منصف في جميع المناطق الخاضعة لسيطرته والسماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بإيصال الإمدادات اللازمة.

وفي الختام، أود أن أتحدث مباشرة إلى الشعب السوري. لن تتوقف الولايات المتحدة على الإطلاق عن دعم تطلعاته المشروعة إلى إنهاء هذا النزاع فورا وبصورة عادلة. وقد قدم الشعب الأمريكي، بوصفه أكبر مانح إنساني لسورية، أكثر من 12 بليون دولار من المساعدات منذ بدء هذا النزاع المأساوي. فيمكنه أن يثق في أننا سنواصل بذل كل ما في وسعنا لتقديم المساعدات التي يحتاج إليها للبقاء على قيد الحياة في هذا الشتاء ومواصلة مكافحة كوفيد-19. فلنجدد آمالنا ونضاعف جهودنا من أجل السلام في هذا العام الجديد.

المرفق 18

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا لوكيل الأمين العام، مارك لوكوك، والمبعوث الخاص، غير بيدرسن، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات وعن تقديرنا العميق لجميع العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان خلال هذا الوقت العصيب للغاية. وأرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

لقد شهدنا على الجبهة السياسية، وقرب نهاية عام 2020، تحركات معينة في إطار اللجنة الدستورية. إننا نفهم أن النزاع الذي دام عقدا من الزمن دفع الطرفين إلى التباعد ولا يزال هناك، بالطبع، خلاف عميق بشأن مختلف المسائل. ومع ذلك، يسرنا أن نرى أن المناقشات قد تجددت في الأشهر الماضية، حتى مع تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وذلك يبين أن التقدم في المسار الدستوري، وكذلك في العملية السياسية الأوسع نطاقا، ليس عصيا على التحقيق.

ونشجع الأطراف في ذلك الصدد على المشاركة بنشاط في حوار بناء بهدف توطيد الثقة والطمأنينة. وينبغي أن تكون المصلحة العليا للشعب السوري كله الأولوية الأولى. وينبغي أن تترافق جهود الأطراف السورية مع مساعدة المجتمع الدولي، بغية التوصل إلى حل ملموس ودائم. وستواصل فييت نام دعم الجهود الهائلة التي تبذلها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص، فضلا عن أي مشاركات دبلوماسية مجدية في ذلك الصدد.

ولتيسير البحث عن حل سياسي، من المهم أيضا الحفاظ على حالة أمنية هادئة في الميدان. ولذلك، نحث جميع أطراف النزاع على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن المزيد من التصعيد. وينبغي كذلك أن تكون الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب متمشية مع الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في سورية، أود أن أعرب مرة أخرى عن قلقنا البالغ إزاء معاناة الشعب السوري، الذي يتضرر يوميا بعدم الاستقرار والأزمة الاقتصادية المتصاعدة. وللأسف، فإن آثار كوفيد-19 خلال العام 2020 تضع سورية على شفا كارثة أخرى.

ومن المحزن أن نرى أن أسعار الأغذية وغيرها من السلع الأساسية قد ارتفعت إلى أعلى مستوياتها منذ بداية الأزمة. وفي الوقت نفسه، تزيد هذه الحالة من تفاقم أوجه ضعف أكثر من 11 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة و 9,3 ملايين آخرين يواجهون انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، فإن ظروف الشتاء القاسية تزيد من معاناة السكان وقد تزيد من عرقلة الجهود الإنسانية.

ومن الناحية الإيجابية، يرحب وفد بلدنا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأطراف المعنية لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (S/2020/1195). ونلاحظ مع التشجيع أن الجهود تتزايد باستمرار للتغلب على التحديات العملياتية وإقامة سبل وصول عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي. ونلاحظ أيضا أن الأمم المتحدة وشركاؤها يبذلون قصارى جهدهم للحفاظ على إيصال المعونة إلى الشمال الشرقي.

وإذ نأخذ بعين الاعتبار بعض الصـعوبات فيما يتعلق بالوصـول والثغرات المتبقية في بعض أنحاء سـورية، يود وفدنا أن يكرر دعوتنا إلى مزيد من التعاون بين الأطراف المعنية من أجل ضـمان وصـول المسـاعدات الإنسـانية في الوقت المناسـب وبشـكل آمن ومن دون عوائق، وتيسـير الاسـتجابة الإنسـانية في جميع أنحاء سورية. وندعو إلى استمرار الدعم السخي من جانب المجتمع الدولي، مع التركيز بشكل خاص على قدرة التصدي لمرض فيروس كورونا والأمن الغذائي والإيصال المستدام للمعونة خلال فصل الشتاء.

وفي ضـوء تأثير مرض كورونا، هناك حاجة إلى حلول مسـتدامة لمعالجة الوضـع في مختلف مخيمات النازحين داخلياً ونقص المياه الناجم عن إغلاق محطة مياه علوك. ومن المهم أيضـاً التأكد من ألا تقوض العقوبات قدرة الشعب السوري على التصدي للجائحة.

فلا يمكن أن تنتهي محنة ملايين السـوريين إلا بحل سـياسـي شـامل يتماشـى مع القرار 2254 (2015) ويلتزم التزاماً كاملاً بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام الكامل لسـيادة سورية وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وأخيراً، أود أيضـاً أن أغتنم هذه الفرصـة لأعرب عن شـكرنا الخالص لبلجيكا وألمانيا على عملهما الشاق بوصفهما شريكين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني السوري على مدى العامين الماضيين.

المرفق 19

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

إن جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة التزاما تاما بالإسهام في حل سياسي للأزمة السوري. هذه رسالة نقلها الرئيس الإيراني وغيره من كبار المسؤولين في بلدنا إلى وزير خارجية سورية خلال زيارة الأخير في الآونة الأخيرة لطهران، والتي نوقشت خلالها باستفاضة مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك سبل ووسائل الحفاظ على السيادة السورية وسلامة الأراضي السورية والحد من معاناة الشعب السوري. وبالمثل، نوقشت آخر التطورات في العملية السياسية في المشاورات الأخيرة بين المبعوث الخاص لإيران المعني بسورية والممثل الخاص للأمين العام بيدرسن، الذي أطلع الجانب الإيراني على نتائج الجولة الرابعة للجنة الدستورية. وقد تبادلا أيضاً الآراء بشأن تيسير عقد الجولة المقبلة للجنة بنجاح. يجب على اللجنة أن تواصل عملها وأن تعمل دون أي تدخل أو ضغط خارجي ومن دون تحديد أي موعد نهائي مصطنع لاختتام أعمالها. ويجب أن يكون الهدف الوحيد للعملية السياسية هو تمكين الشعب السوري من تقرير مستقبل بلده بنفسه.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يحترم الجميع سيادة سورية واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية احتراماً كاملاً. ويجب رفض الأجندات الانفصالية ومبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة، ويجب أن تغادر البلد جميع القوات الأجنبية التي لا تسمح الحكومة السورية بوجودها، ولا سيما قوات الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتبع أجندة خفية. ويجب ألا تتحول أماكن مثل إدلب إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية؛ وبناء على ذلك، وفي حين ينبغي بذل كل جهد ممكن لحماية أرواح المدنيين، يجب مواصلة الجهود لمكافحة الإرهاب إلى أن يزول هذا التهديد تماماً.

إن تسهيل إعادة إعمار سورية والعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية يجب أن يكون جزءاً من الحل الشامل للنزاع الحالي في البلد. ولا ينبغي أن تكون مصالح ملايين اللاجئين السوريين رهينة لطموحات سياسية لبعض الدول. إن تأخير عودتهم لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد معاناتهم.

وعلى نفس المنوال، فإن الجزاءات الأحادية الجانب، ولا سيما تلك التي تفرضها الولايات المتحدة، تستهدف أكثر الناس ضعفاً مما يزيد من معاناتهم. يجب وضع حد لتلك الممارسة اللاإنسانية. وسنواصل دعم سورية حكومة وشعباً في كفاحها من أجل التغلب على تهديدات الإرهاب والاحتلال الأجنبي.

المرفق 20

بيان نائب وزير الخارجية والمغتربين والممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل: بالعربية]

يجدد وفد بلدي الإعراب عن شكره وتقديره لإدارتكم الناجحة والمميزة لأعمال مجلس الأمن للشهر الجاري.

وحيث أن هذه الجلسة ستكون الأخيرة لعدد من الدول غير الدائمة العضوية التي ستغادر هذا المجلس بعد أيام، وحيث أن بياني هذا قد يكون الأخير أيضاً حول الشأن السياسي والإنساني قبل التحاقي بمهمتي الجديدة كنائب لوزير الخارجية والمغتربين في بلدي، فإنني أود أن أتناول الدور الذي قام به مجلسكم هذا خلال السنوات الماضية ومنذ أن زجّت به بعض الحكومات الغربية والعربية وأقحمته في التعامل مع الوضع في بلدي، ومحاولة تكرار سيناريوهات كارثية تم تطبيقها في دول أخرى تحت عناوين ومصطلحات خادعة أثبتت الأحداث مدى تأثيرها المدمر.

مع اقتراب نهاية العام وإطلالة الأعياد السعيدة، فإن الدولة والشعب في سورية كانا يتمنيان أن نسمع اليوم قراءة سياسية ودبلوماسية أكثر نضجاً من الزملاء الغربيين في المجلس. فبعد عشرة أعوام من اعتماد لغة خشبية في جلسات مجلس الأمن حول الوضعين السياسي والإنساني في بلدي سورية، ربما حان الوقت للاعتراف بالأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها السياسات الغربية ليس بحق سورية وحسب وإنما بحق كامل منطقتنا، وهي أخطاء مسؤولة مباشرة عن الكثير من سفك الدماء وكثير من الآلام والإحباط.

يجب أن تكون السياسة علماً خاضعاً للتقييم من حين لآخر، وليس مغامرات دونكيشوتية عبثية لمحاربة طواحين الهواء جلسة بعد جلسة.

لقد قال الكاتب الروسي الكبير مكسيم غوركي: "عندما يكون العمل متعة، تكون الحياة مبهجة. أما إذا كان العمل واجباً فإنها تصبح عبودية!"

إن مجلس الأمن ليس بالجديد علينا، فنحن نعرفه جيداً وندرك آليات عمله ومجريات الأمور فيه، ولسنا بواهمين ولا ممن يتخيلون أن هذا المجلس جزءٌ من مدينة أفلاطون الفاضلة، فسورية عضو مؤسس للأمم المتحدة وكانت من بين الدول الخمسين التي وقعت على الميثاق المنشئ للأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو، وشغلت مقعداً غير دائم في هذا المجلس أربع مرات كان آخرها في عامي 2002-2003، وتدرك تماماً حقيقة الأمور.

كما أن بلدي سورية عايش، على مدى عقود طويلة، إخفاقات مجلس الأمن في التعامل مع الكثير من المسائل المهددة للسلم والأمن الدوليين في منطقتنا والعالم، وفي مقدمتها تلك المسائل المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسورية ولبنان، وحروب البلقان، وتقسيم يوغوسلافيا، ومذابح رواندا، والقضايا الأفريقية، والغزو الأمريكي - البريطاني للعراق، وتدمير حلف الناتو لليبيا، وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره.

لهذه الأسباب عارض بلدي، منذ بدايات ما اصطلح على تسميته بالأزمة السورية، محاولات بعض الحكومات الغربية وأدواتها في منطقتنا لتدويل الأزمة والمحاولات المستميتة لتوظيف مجلس الأمن لاستعداء الدولة السورية والتشهير بها وخلق مبررات التدخل والعدوان الخارجيين.

وبطبيعة الحال، يدرك الجميع أننا بذلنا جهوداً حثيثة لحل الأزمة وتسويتها ضمن البيت الداخلي. بيد أن ذلك لم يرضِ أهواء حكومات الدول المعادية لبلدي، التي فبركت في مخابر دولها العميقة ما اصطُلح على تسميته بـــ”الربيع العربي“ ووجدت فيه ضالتها المنشودة لزعزعة استقرار وأمن سورية وتقويض منجزاتها الحضارية والتنموية والنيل من خياراتها الوطنية.

فعملت حكومات تلك الدول على دعم الإرهاب وتجنيد وتمويل وتسليح الإرهابيين العابرين للحدود، وشن أعمال العدوان الأحادية تارةً والثلاثية تارةً أخرى، وشكلت تحالفات لا شرعية خارج مظلة الأمم المتحدة، ومارست أعمال الاحتلال والقتل والتدمير والتهجير ونهب الآثار والنفط والغاز والمحاصيل الزراعية وسرقة مقدرات الدولة السورية وأملاك السوريين، وبقية القصة أضحت معروفةٌ للجميع.

لقد أدليتُ خلال سنوات الأزمة العشر، وخلال سنوات عملي الـــ 14 كمندوب دائم لبلدي في نيويورك، بحوالي ألف بيان ومداخلة أمام مختلف هيئات واجتماعات وفعاليات الأمم المتحدة، وحرصنا في هذه البيانات والمداخلات على التنبيه لما تشهده الساحة الدولية من تجاوزات للقانون الدولي، ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومحاولات لتكريس شريعة الغاب وتغليب لقانون القوة على مبدأ قوة القانون.

ومع شروع مجلسكم هذا في مناقشة الوضع في بلدي قبل تسع سنوات، طالبنا بإعلاء مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق واحترام سيادة بلدي ووحدة وسلامة أراضيه، ودعم جهود الحل القائم على الحوار الوطني السوري – السوري والمصالحات المحلية، والتطبيق الحازم والجاد لصكوك مكافحة الإرهاب، وتشكيل تحالف دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ودعم جهود الدولة السورية وحلفائها في هذا المجال، إلا أن البعض – كما تعلمون جميعاً – شحن أدواته السياسية والاقتصادية والإعلامية للترويج لمزاعمه والتغطية على جرائمه وتلفيق الاتهامات والتعتيم على دعواتنا ومطالباتنا.

والجميع يذكر أن تصريحات البعض في مجلس الأمن أنكرت، على مدى سنوات، وجود إرهاب عابر للحدود في سورية، لا بل إن البعض ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فأنكر وجود إرهاب لداعش في بلدي، وأطلق على الإرهابيين الأجانب مصطلح ”معارضة سورية مسلحة معتدلة“.

واليوم، وبعد ما يقارب عشر سنوات على تدخل مجلسكم لمناقشة الوضع في بلدي، نجد احتلالاً أمريكياً لمناطق في شمال شرق بلدي ودعماً منه لكيانات إرهابية وميليشيات انفصالية وهيئات إدارية لا شرعية، كما نجد احتلالاً أمريكياً لمنطقة التنف ومخيم الركبان بالقرب من الحدود بين سورية والأردن والعراق، ودعما من القوات الأمريكية لتنظيمي ”داعش“ و”مغاوير الثورة“ الإرهابيين وغيرهما هناك.

وفي الشمال والشمال الغربي، نجد احتلالاً تركياً ودعماً من النظام التركي – الواهم بإحياء السلطنة العثمانية – للإرهاب وتجنيداً للمرتزقة والاتجار بهم في أسواق الحروب الدولية، كما نشهد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال التتريك والقتل والتهجير والتغيير الديمغرافي والنهب وسرقة وحرق المحاصيل والحرمان من مياه الشرب التي يرتكبها النظام التركي وأدواته في حق سورية والسوريين. وهنا أتوقف أمام معاناة مليون سوري من أهلنا في الحسكة الذين يعانون للمرة 17 من استخدام نظام أردوغان للمياه كسلاح حرب وقطعه لإمدادات المياه من محطة علوك لحوالي عشرين يوماً، فالمحطة متوقفة منذ 30 تشرين

الثاني/نوفمبر 2020، وهو ما يتسبب في معاناة إنسانية هائلة سبق لمعالي الأمين العام مشكوراً بذل جهوده الحميدة للتخفيف منها قبل ما يقارب الشـــهرين، وكذلك قيام نظام أردوغان ومرتزقته بتفكيك وســـرقة أعمدة الكهرباء في عدد من قرى محافظة الحســـكة ونقلها إلى مســـتودعات تابعة للاحتلال التركي تمهيداً لبيعها لسماسرة أتراك. وبطبيعة الحال، فإن دول الناتو الداعمة لإجرام أردوغان تتنكر لشعاراتها ومزاعمها الإنسانية وتصمت أمام مثل هذه الجرائم والسرقات الموصوفة.

وفي الجنوب الســوري، يتواصــل الاحتلال الإســرائيلي للجولان الســوري المحتل وتتواصــل جرائم سـلطات الاحتلال الممنهجة بحق أهلنا هناك، وآخرها ما شـهدناه خلال الأيام القليلة الماضـية من قيام قوات الاحتلال الإسـرائيلي بإغلاق عدد من المداخل الرئيســة لقرى الجولان السـوري المحتل والاعتداء على أهالي الجولان العرب السوريين ومنعهم من الوصـول إلى أراضيهم الزراعية التي يسعى الاحتلال لمصـادرتها وإقامة مشـروع لنصـب التوربينات الهوائية لتوليد الطاقة الكهربائية فيها، علاوة على الاعتداءات الإسـرائيلية المتكررة على أراضـــي بلدي. وهي أمور تتم جميعها بغطاءٍ من الإدارة الامريكية الحالية التي تســـعى للتنصـــل من التزاماتها الدولية وقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية ومحاولة تغيير الوضع السياسي والقانوني والجغرافي للجولان بوصفه أرضاً سورية محتلة ستعود إلى سورية الأم طال الزمان أم قصر.

وهنا أســـأل: ماذا فعلت الدول الغربية الأعضـــاء في مجلس الأمن لتمكين المجلس من الوفاء بالتزاماته والمهام التي أنطناها به لإنهاء الاحتلال الأمريكي والتركي والإسرائيلي لأراضـي بلدي؟ وماذا فعلت تلك الدول للتعبير عن تمسك المجلس القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، وهي العبارة التي اســـتهلت بها كافة قراراتكم ذات الصـــلة بالوضـــع في بلادي؟ وكم هو عدد القرارات والبيانات الرئاسـية والبيانات الصـحفية والعناصـر للصـحافة التي تقدمت بها وفود الدول الغربية لمجلسكم تحقيقاً لهذه الغاية؟ لا شيء، صفر.

وماذا فعلت الدول الغربية الأعضـاء في مجلس الأمن لتمكين المجلس من الاضـطلاع بدورٍ فاعلٍ في مكافحة الإرهاب المتمثل بتنظيمي داعش وجبهة النصـرة، والكيانات والمجموعات الإرهابية المرتبطة بهما التي ترتكب أبشـع أشـكال الجرائم في بلدي وتتخذ من المدنيين دروعاً بشـرية وتنهب ممتلكاتهم وموارد رزقهم وحتى المسـاعدات الإنسـانية التي نوصـلها لهم؟ وماذا فعلت الدول الغربية الأعضـاء لإعلاء قرارات المجلس المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومســـاءلة حكومات الدول المعروفة الراعية للإرهاب؟ وماذا فعلت لضـــمان تحرك المجلس لمنع الإرهابيين من اســـتخدام الأســـلحة الكيميائية وتلفيق المســـرحيات واتهام الحكومة الســـورية؟ لا شيء، صفر، اللهم باستثناء إبقاء الملف مفتوحاً لممارسة الابتزاز السياسي بحق الدولة السورية.

وبما أننا نتحدث عن الإرهاب، فماذا فعلت الدول الغربية الأعضـــاء في مجلس الأمن لتمكين المجلس من تحسين الوضـع الإنساني وإصـلاح نتائج أفعالها، هي ذاتها، عبر التصـدي لسياسات الإرهاب الاقتصادي والعقاب الجماعي للشعوب المتمثلة بما يسمى بالتدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على بلدي سـورية وعلى دول أخرى ككوبا وفنزويلا وإيران وبيلاروس وكوريا الشـمالية وزمبابوي، وهي تدابير تلقي بآثارها الكارثية على المدنيين الســـوريين وتحرمهم من الغذاء والدواء والوقود والكهرباء وأبســـط احتياجاتهم المعيشـية ومسـتلزماتهم الطبية الأسـاسـية؟ لا شـيء، صـفر، اللهم باسـتثناء إبقاء المعاناة مسـتمرة لممارسـة الابتزاز السياسي.

إن الامر الوحيد الذي فعلته وفود الدول الغربية الدائمة والمتعاقبة هو تأجيج الأزمة الســـورية وتعقيدها وإطالة أمدها وعرقلة الجهود الرامية لتسويتها، وهو ما فعلته أيضاً بالنسبة للعديد من القضايا التي لا يزال بعضها مدرجاً على جدول أعمال مجلس الأمن منذ عقود طويلة.

إننا حريصـــون على دور الأمم المتحدة ومجلس الامن في الحفاظ على الســـلم والامن الدوليين، ويؤسفنا ما نشهده من عرقلة بعض الحكومات الغربية لعمل هذا المجلس وسعيها لحرفه عن ولايته المرسومة بموجب الميثاق – الذي يمثل القاســم المشــترك فيما بيننا والمرجعية التي نســتند إليها – وتحويله إلى أداةٍ لخدمة أجنداتها الســياســية، ومنصــة أخرى لحلف الناتو لاســتعداء دول بعينها ومحاولة اســتهدافها وعزلها وتشويه صورتها.

لذلك، يجدد وفد بلدي مطالبته حكومات الدول الغربية الست الدائمة وغير الدائمة العضوية في هذا المجلس بالعدول عن هذا النهج، والحفاظ على ولاية مجلس الأمن المســتندة لمبادئ ومقاصــد الأمم المتحدة، والكف عن محاولات تقويض الأمم المتحدة كما قوّضت من قبلها عصبة الأمم.

انعقدت الجولة الرابعة لاجتماعات اللجنة الدســتورية قبل أيام، وقد قام الوفد الوطني الســوري بدورٍ إيجابي في تيســـير عمل اللجنة الدســـتورية. وكنا نأمل من الطرف الآخر القيام بذات الدور، إلا أن هيمنة بعض القوى المعروفة عليه حالت دون تحقيق هذا الهدف. ويجري التحضـــير حالياً لعقد الجولة الخامســـة خلال الشهر القادم.

وهنا، يجدد وفد بلدي التأكيد على الملكية السورية والقيادة السورية للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ويشـدّد على أن إنجاح عمل هذه اللجنة يسـتلزم احترام قواعد إجراءاتها التي تم التوافق عليها، ورفض أي تدخلات خارجية في أعمالها وأي محاولات من قبل بعض الحكومات لفرض جداول زمنية مصـطنعة، فاللجنة الدسـتورية هي سـيدة نفسـها والشـعب السـوري وحده هو صـاحب الحق الحصـري في صنع مستقبله.

المرفق 21

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينرلي أوغلو

أولا، أود أن أشكر المبعوث الخاص بدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

تستمر الحالة في سورية في التدهور بسبب الحرب الدنيئة التي يشنها النظام على الشعب وانتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البلد. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية بأن أكبر عدد من حالات كوفيد-19 في البلد اكتشفت في الشمال الغربي. وهذا ليس مستغربا بالنظر إلى تجمعات النازحين المكتظة والنظام الصحي المدمر في المنطقة بسبب العدوان الذي لا هوادة فيه المفروض على السكان.

وقد نقلت حوالي 300 قافلة، منذ أن ناقشنا الحالة الإنسانية في سورية في الشهر الماضي (انظر S/2020/1147)، مواد إغاثة من تركيا عبر نقطة العبور الوحيدة في باب الهوى إلى الشمال الغربي. وما زلنا نيسر المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود وندعمها بالكامل. ومع ذلك، من الواضح أن الحيز الإنساني المقيد حاليا في الشمال الغربي ناجم عن فشل مجلس الأمن في الإبقاء على معبر باب السلام ضمن الآلية العابرة للحدود.

واعتمدت الجمعية العامة اليوم مشروع قرار اللجنة الثالثة بشأن حالة حقوق الإنسان في سورية، وحثت مجلس الأمن على إعادة الإذن باستخدام باب السلام للعمليات الإنسانية عبر الحدود. ونضم صوتنا إلى تلك الدعوة ونطلب من مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته على سبيل الأولوية بإعادة فتح تلك البوابة قبل أن تتحول الأزمة الإنسانية إلى مأساة تهدد المنطقة بأسرها وما وراءها.

وواجهت محطة مياه علوك تحديات تعطيل مرة أخرى في الأسبوع الماضي حيث قطعت منظمة ”حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية“ الإرهابية التيار الكهربائي عنها عمدا. وعلى الرغم من مبادراتنا المتكررة المطروحة على جميع الأطراف المعنية والنهج البناء الذي أظهرته المعارضة السورية وتركيا، فإن المشكلة لا تزال من غير حل. إن من غير المقبول أن يواصل الإرهابيون استغلال المياه والكهرباء في تنفيذ مخططاتهم الانفصالية.

وإذ أن جائحة كوفيد-19 قد زادت الحاجة إلى الكهرباء في المنطقة إلى مستوى حرج، فإن لهذه الانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي انعكاسات خطيرة على الخدمات الصحية في المنطقة. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لهذه الممارسة اللاإنسانية وضمان استئناف الطاقة الكهربائية إلى محطة المياه والمنطقة بأسرها.

ويتعين علينا كذلك ألا ننسى النقص الخطير في إمدادات المياه الصالحة للشرب والزراعة في منطقة الباب والمناطق المحيطة بها، ما يؤثر على حوالي 000 200 شخص. ونظراً لقطع النظام المستمر والمتعمد لإمدادات المياه، تُقوَّض خدمات الصرف الصحي وتتضرر الصحة العامة بشكل خطير، في وقت تشكل فيه الاستجابة الفعالة لكوفيد-19 أمرا بالغ الأهمية.

وعلى المسار السياسي، فإن اللجنة الدستورية هي حاليا الآلية الوحيدة التي تعمل. وينبغي المضي قدما في عملها بطريقة متسارعة ومثمرة في الفترة المقبلة. وسنواصل جهودنا لتحقيق ذلك الغرض في إطار أستانا وبالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نرحب

بعقد الجولة الرابعة للهيئة الصغيرة للجنة الدستورية في جنيف قبل أسبوعين. ونعتقد أن ذلك الاجتماع كان مفيدا في تمكين الأطراف السورية من التعبير عن آرائها وتوقعاتها في إطار بند جدول الأعمال ”الأسس والمبادئ الوطنية“.

وفي ضوء الجولة الخامسة المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير، نتوقع أن تبدأ اللجنة في التركيز على المبادئ الدستورية وأن تدخل مرحلة الأعمال الموضوعية الموجهة نحو تحقيق نتائج. ونود أن نؤكد مرة أخرى أهمية الامتثال للإطار المرجعي للجنة وجوهر نظامها الأساسي.

إن عملية أستانا عنصر حاسم في الجهود الشاملة الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع السوري. ويستمر عملنا المشترك في هذا الإطار من أجل حل النزاع على أساس وحدة سورية وسلامتها الإقليمية على الرغم من التحديات التي تطرحها الجائحة.

ويؤدي بروتوكول 5 آذار/مارس الإضافي دورا حاسما في الحفاظ على الهدوء في الميدان. فقد مكّن وقف إطلاق النار في إدلب مئات الآلاف من السوريين من العودة إلى ديارهم. وعلى الرغم من ذلك، يستمر النظام في انتهاكاته لوقف إطلاق النار. ويمكن لتلك الانتهاكات والهجمات ضد المدنيين، مقترنة بظروف الشتاء، أن تؤدي إلى اندلاع أزمة إنسانية جديدة وموجة أخرى من الهجرة. وتمشيا مع البروتوكول الإضافي والاتفاقات السابقة، نواصل تعاوننا التقني مع الاتحاد الروسي، فضلا عن جهودنا الرامية إلى التغلب على العقبات التي تعترض التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

تواصل تركيا، التي عقدت العزم على التصدي لجميع التهديدات الإرهابية التي تنطلق من سورية، حربها الحازمة ضد داعش في الميدان. وقد حيدت القوات المسلحة التركية، التي قضت على 000 4 عنصر من داعش في سورية والعراق حتى الآن، 29 عنصرا من داعش في سورية خلال الشهر الماضي وحده.

ويشكل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب تهديدا رئيسيا آخر لأمن سورية. وقد أسفر الهجوم الإرهابي المؤسف الذي نفذه حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في 10 كانون الأول/ديسمبر في رأس العين عن مقتل جنديين تركيين وإصابة ثمانية آخرين. ونشكر أصدقاءنا وحلفاءنا الذين أرسلوا رسائل تعزية. وندعو الجميع إلى أن يدينوا صراحة مرتكبي هذا الهجوم الإرهابي الشنيع، وهم معروفون.

وتحولت عين عيسى وتل تمر، شرق نهر الفرات، ومنبج وتل رفعت، غربه، منصات لعناصر حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب لشن هجماتهم المتعمدة على المدنيين السوريين الأبرياء وعلى بلدنا وقواتنا الأمنية في سورية والجيش الوطني السوري، فضلا عن أنشطتهم للتسلل والتحرش. إن تركيا لن تساوم في كفاحها الثابت ضد عناصر حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، التي شنت أكثر من 300 هجوم إرهابي خلال الأشهر الـ 12 الماضية فقط.

وتلتزم تركيا بموقفها الثابت ضد محاولات حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب اكتساب الشرعية تحت ستار ما يسمى ”قوات سورية الديمقراطية“ وجهودها الرامية إلى ترسيخ هيمنتها على الشمال الشرقي من خلال القمع والحوافز الاقتصادية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمتنع عن القيام بأعمال تنتهك القانون الدولي وتخدم المخطط الانفصالي لجماعة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب المختبئة وراء ما تُسمى قوات سورية الديمقراطية.

إن هذا الكيان غير الشرعي شرق الفرات دأب على الإفراج عن أعضاء داعش وعائلاتهم، فضلا عن المشتبه في انتمائهم للتنظيم، عندما يخدم ذلك مصالحه. وتفيد التقارير بأن هذا الكيان الإرهابي يعمل كذلك لمحاكمة أعضاء داعش بصورة غير قانونية بمساعدة بعض البلدان ومنظمات المجتمع المدني. وهذا تطور مقلق للغاية بالنسبة لوحدة سورية وسلامتها الإقليمية. فمن الواضح أن هذا العمل الوقح يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. ونكرر دعوتنا القوية للمجتمع الدولي إلى توخي اليقظة وعدم الضلوع في هذه الدعاية الإرهابية.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أهمية التعليم وتوفير الأمان للأطفال في سورية، الذين سيكونون من يعيدون تشكيل بلدهم. وتشير التقديرات إلى أن نصف الأطفال الذين كانوا يذهبون إلى المدارس في شمال سورية قبل انتشار الجائحة قد تركوا الدراسة الآن. وعلى الرغم من أن أكثر من 000 750 من الأطفال السوريين في سن الدراسة في تركيا والبالغ عددهم أكثر من مليون طفل مسجلون في المؤسسات التعليمية، فإننا نحتاج إلى إيجاد فرص للأطفال في سورية كذلك لتجنب خطر تحولهم إلى جيل ضائع، الأمر الذي قد يعصف بفرص سورية في التعافي لسنوات قادمة.

فقد شردت الحرب الوحشية التي يشنها نظام الأسد الملايين وقتلت آلاف الأطفال. وتفيد تقارير الأمين العام بأن قصف النظام في 4 تشرين الثاني/نوفمبر تسبب في أضرار مادية وفي مقتل أطفال في المدارس الكائنة في أريحا وكفريا في الشمال الغربي. وينبغي ألا نخذل الأطفال السوريين.

ويواصل نظام الأسد اتباع تكتيكات القرون الوسطى مثل "التجويع والاستسلام" ويوجه اتهامات باطلة إلى أولئك الذين يقفون إلى جانب الشعب السوري. ولا يزال النظام يهدف إلى تحقيق النصر العسكري. ولن نسمح بحدوث ذلك. وسوف نحاسبه على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها في جميع أنحاء سورية.

أما فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل النظام السوري (المرفق 20)، أكرر: إنني لا أعتبره نِّداً شرعيا لي؛ إن حضوره هنا إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على أيدي النظام. ولذلك، فإنني لن أشرف ملاحظاته الوهمية بالرد عليها.
